

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/52/Add.1
4 January 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مواصلة تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،
بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة

حقوق الإنسان والهجرات الجماعية والمشردون

المشردون داخلياً

تقرير ممثل الأمين العام السيد فرايسيس م. دينغ، المقدم عملاً
بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٧/١٩٩٥

إضافة

ملاحح حالة التشرد: بيرو

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣	١ - ٧	مقدمة
٥	٨ - ٥٩	أولا - السياق
٥	٩ - ١٥	ألف - الخلفية الاثنى والاجتماعية - الاقتصادية
٧	١٦ - ٢٠	باء - النزاع وعملية إقرار السلم
١٠	٣١ - ٥٩	جيم - بعد حقوق الانسان

المحتويات

<u>الفصل</u>		<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
ثانيا -	المشردون داخليا	٦٠ - ١٢٣	١٦
	ألف - عدد المشردين المقدر ومناطق التشرد ومراحله	٦٠ - ٦٦	١٦
	باء - القضايا المتصلة بحقوق الانسان للمشردين . . .	٦٧ - ٩٣	١٨
	جيم - آفاق العودة أو الاستيطان البديل	٩٤ - ١٠٣	٢٥
	دال - التدابير التي اتخذتها الحكومة	١٠٤ - ١١٠	٢٨
	هاء - دور الجماعات غير الحكومية	١١١ - ١٢٣	٣٠
ثالثا -	الاستنتاجات والتوصيات	١٢٤ - ١٥٦	٣٢
	ألف - الاصلاحات الهيكلية وإقرار السلم	١٢٤ - ١٢٦	٣٢
	باء - مشاركة المجتمع المدني	١٢٧ - ١٢٨	٣٣
	جيم - احترام حقوق الانسان	١٢٩ - ١٣٣	٣٣
	دال - وقع التشرد على السكان الأصليين	١٣٤ - ١٣٧	٣٤
	هاء - حماية المتشردين داخليا	١٣٨ - ١٤١	٣٥
	واو - وضع استراتيجيات وقائية	١٤٢	٣٦
	زاي - زيادة الدعم الحكومي	١٤٣ - ١٤٥	٣٦
	حاء - العودة والاستيطان البديل	١٤٦ - ١٥١	٣٧
	طاء - نداء من أجل التعاون الدولي	١٥٢ - ١٥٣	٣٨
	ياء - تعليقات ختامية	١٥٤ - ١٥٦	٣٨

مقدمة

١- نتج التشرد أساساً في بيرو عن المعارضة المسلحة التي تصاعدت وتحولت إلى إرهاب تفشى في الثمانينات. ولئن كان قد قضي الآن على الجزء الأكبر منها وعادت الأوضاع نسبياً إلى مجراها الطبيعي مما أتاح عودة عدد من المشردين داخلياً، فلا يزال هناك نحو ٦٠٠ ٠٠٠ مشرد. ويتزايد الاعتراف بالحاجة إلى حمايتهم ومساعدتهم كمسألة ذات أولوية بالنسبة للحكومة. وعليه، قام ممثل الأمين العام، بناءً على دعوة من الحكومة ببعثة إلى بيرو في الفترة من ١٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويصف هذا التقرير برنامج أنشطة البعثة ونتائجها الرئيسية من حيث صلتها بسياق ومشكلة التشرد.

٢- وكانت البعثة من نواح عديدة نموذجاً للدور الحفاز الذي اكتسبته الولاية المسندة إليها منذ عام ١٩٩٢. وهذا الدور الذي هو أساساً دور دعوة وتوعية عامة ما برح يؤدي لا من خلال الدراسات والتقارير الدورية فحسب، ولكن بوجه خاص من خلال الزيارات القطرية والحوار مع الحكومات. فخلال هذه البعثات القطرية، يبدأ البرنامج عادة بجلسة إطلاع يعقدها الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتعقبها اجتماعات تعقد على أعلى المستويات الحكومية، بما في ذلك رئيس الدولة و/أو الحكومة، والوزراء المختصون، والمسؤولون الحكوميون ممن أسندت إليهم مسؤوليات بصدد المشردين داخلياً، وممثلو الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات الأخرى غير الحكومية، وقادة المجتمعات المحلية وممثلو المشردين. وهذه الاجتماعات تعقبها بعد ذلك زيارات موقعية للمشردين وحوار يجري مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، بما في ذلك القادة العسكريون، ورجال الإدارة المدنيون، وعمال الإغاثة، والقادة المحليون وبطبيعة الحال المشردون أنفسهم. أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة تعقد فيها جلسات للحصول على المعلومات من السلطات المحلية وسلطات المقاطعات والسلطات الوطنية ومن الوكالات الدولية بشأن الزيارات الموقعية والنتائج والتوصيات لاتخاذ تدابير علاجية. وكثيراً ما تقترن جميع هذه الأنشطة بتغطية واسعة من خلال وسائل الإعلام يكون الغرض منها هو طرح المشكلة وفتحها للمناقشة وجعلها موضوعاً من الموضوعات المثيرة للتحدي بالنسبة لمحلي السياسة العامة وصانعي القرارات.

٣- ويود الممثل أن يعرب عن امتنانه للتعاون والمساعدة اللذين تلقاهما من حكومة بيرو. وهو يود بوجه خاص أن يؤكد تقديره للاهتمام الذي أبداه بالبعثة رئيس جمهورية بيرو والأعضاء الآخرون في الحكومة.

٤- واستقبل الممثل الرئيس البرتو فوجيموري، ووزراء العدل، والخارجية، والداخلية والدفاع، ونائب وزير التنمية الإقليمية، ومدير المعهد الوطني للتنمية، واللجنة المشتركة بين الوزارات لتنسيق مشروع دعم إعادة الأعمار Proyecto de Apoyo para el Repoblamiento وأمانتها، ورئيس الكونغرس ورئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس، والنائب العام، والسفير خافيير بيريز دي كويلار (زعيم المعارضة). والتقى الممثل بمندوبي الوكالات المتخصصة الحكومية الدولية، وبموظفي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية (المشار إليها فيما يلي بإسم المنظمات غير الحكومية) وبأعضاء المجتمع الأكاديمي. والتقى كذلك بسلطات ومنظمات الكنائس. وأتيحت له فرصة عقد جلسات مع المشردين ومنظماتهم وغير ذلك من منظمات المجتمعات المحلية والنساء.

٥- وقام الممثل أيضاً بزيارة المناطق التي يعيش فيها المشردون داخلياً ومجتمعات العائدين. وعلى وجه التحديد، قام في إقليم آياكوتشو (المنطقة ١) بزيارة سان فيليبي الواقعة في ضواحي هوامانغا، وهي مستوطنة تضم بضعة آلاف من الأشخاص المشردين الذين ينتمون في معظمهم إلى المجموعة الإثنية

ايكيتشان (المتحدثون بلغة كيتشوا)، وسان خوسيه دي سيكي وهوامانكيلا، وهي مدن تضم أعدادا كبيرة من العائدين (أي من المشردين داخليا سابقاً) من السكان الإنديين (بضعة آلاف). وفي إقليم خونين (المنطقة ٤)، قام بزيارة مجتمع الأشانينكا في بوييني التي تأوي عدداً كبيراً من جماعات الأشانينكا المشردة المحيطة بها (نحو ٥٠٠ شخص)؛ وجماعات الأشانينكا المشردة في سان رامون دي بانغوا التي تستضيفها جماعات الأشانينكا - نوماتسيغوينغا في سان مارتين وسان رامون دي بانغوا (نحو ٢٠٠ شخص)؛ وجماعات الأشانينكا في بوريتو أوكوبا التي تعيش فيها الآن جماعات كبيرة من العائدين والمشردين (الذين يبلغ عددهم بضعة آلاف) بدعم من بعثة كاثوليكية؛ ومجتمع كابورتشيا المكون من عدد صغير من العائدين. وفي ضواحي ليما (المنطقة ٧)، زار الممثل هوتشيبا التي يعيش فيها آلاف من الأشخاص المشردين من أصل إندي. وهلال هذه الزيارات، التقى بالمشردين والعائدين، وبالمنظمات الشعبية، بما في ذلك أفراد الدوريات ronderos (أعضاء لجان الدفاع عن النفس التي ترد مناقشتها لاحقاً) وبممثلين وقادة آخرين لهذه المجتمعات. واستقبلته أيضاً سلطات الحكومة المدنية والقوات العسكرية والشرطة، بما في ذلك قيادة القادة السياسيين - العسكريين، وقادة قواعد الجيش والشرطة، ومكتب النائب العام، والمسؤولين المحليين عن مشروع إعادة الإعمار وسلطات الكنيسة والممثلون الميدانيون التابعون للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وتحتم للأسف إلغاء الزيارات التي كان مقرراً القيام بها لبعض مجتمعات المشردين والعائدين بسبب الظروف الجوية السيئة وغير ذلك من التعديلات التي أدخلت في اللحظات الأخيرة على برنامج أنشطة الممثل.

٦- وهذا التقرير الذي يستند أساساً إلى المعلومات التي تم جمعها أثناء البعثة قد راعى أيضاً مصادر المعلومات المختلفة مثل تقارير حكومة بيرو إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والمحاضر الموجزة ذات الصلة لهذه الهيئات وتعليقاتها، وتقارير المقررين الخاصين وغير ذلك من الآليات الموضوعية التابعة للجنة حقوق الإنسان، والتقارير التي أصدرتها الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن قضيتي حقوق الإنسان والتشرد، ومجموعة من الوثائق الأخرى التي أتيحت للممثل أثناء بعثته، بما في ذلك الشهادات والمناشدات الشخصية.

٧- وسعى الممثل، في حدود الوقت القصير المتاح، إلى سماع مجموعة من الآراء المتعلقة بحالة التشرد المعقدة في بيرو من مختلف القطاعات الاجتماعية، والسياسية، والقانونية، والدينية والفكرية في بيرو.

أولا - السياق

٨- إن تحليل الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتاريخ بيرو أمر ضروري لزيادة فهم تاريخ التشرد والحل المرتقب له. فتشرد قرابة مليون شخص قسراً قد نتج عن نزاع مسلح دام ١٥ عاماً بين مختلف مجموعات المعارضة المسلحة والقوات المسلحة في بيرو. ومن العوامل التي أسهمت في نشأة المعارضة المسلحة أوجه التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بين مختلف المناطق والمجموعات الاجتماعية - الإثنية. ويسعى هذا التقرير، كما في تقارير الملاحق القطرية السابقة، إلى إلقاء الضوء على أهم القضايا ذات الصلة.

ألف - الخلفية الإثنية والاجتماعية - الاقتصادية

٩- تقع بيرو في منتصف الجزء الغربي من أمريكا الجنوبية وتمتد سواحلها على طول المحيط الهادئ. وجغرافية أراضي بيرو معقدة لا من الناحية المناخية فحسب، وإنما أيضاً من الناحيتين الأيكولوجية والاقتصادية. فإمكانية الوصول إلى مناطق معينة محدودة للغاية بسبب قلة هياكل النقل الأساسية. وتنشئ سلسلة جبال الأنديز ثلاثة "سرايط" طبيعية تمتد من شمال البلد إلى جنوبه: الشريط الساحلي، ومنطقة السييرا (جبال الأنديز التي يشار إليها غالباً "بالأراضي المرتفعة") ومنطقة الغابات (selva). ويقدر مجموع عدد السكان بنحو ٢٢ ١٢٨ ٠٠٠ نسمة. وإلى جانب البيرويين من أصل أوروبي والعدد الصغير (٣ أو ٤ في المائة) ممن هم من أصل آسيوي أو أفريقي، تميز المصادر الرسمية^(١) بين (أ) "مجتمعات السكان الأصليين" من أصل كيتشوه وأيمارا الذين يعيشون في منطقة السييرا (خاصة في أقاليم كوزكو، وبونو، وأبوريماك، وأياكوشو، وهونكافيلكا، وخونين، وباسكو) و(ب) المجتمعات "الأصلية ومجتمعات الفلاحين" (الذين يبلغ عددهم بضعة آلاف) ممن يعيشون في مستوطنات متفرقة في منطقة الغابات (في أقاليم لوريتو، وخونين، وأوكايالي، والأمازون، وكوزكو ومادري دي ديوس)، ويمثلون نحو ٥٥ مجموعة إثنية - لغوية تنتمي لأكثر من ١٢ أسرة لغوية.

١٠- ومنذ أن غزا الأسبان في القرن السادس عشر الأراضي التي تعرف اليوم باسم بيرو، عانت مجتمعات السكان من الأهالي والسكان الأصليين أوضاعاً دونية. فقد سيطر الأسبان وخلفهم في البداية على مجتمعات الإنكا وأراضيهم^(٢) وأخضعوهم للعبودية. وبعد الاستقلال (٢٨ تموز/يوليه ١٨٢١)، ألغى الجنرال سان مارتين دفع الجزية وخدمات العمل التي كانت المجتمعات الأصلية تقدمها وأصدر مرسوماً يقضي بتمتع السكان الأصليين بالحقوق الكاملة التي يتمتع بها المواطنون البيرويون. ومع ذلك، ظل السكان من غير الأسبان في وضع التبعية ينظر إليهم على أنهم من درجة أدنى؛ وتم على الدوام تهميش أراضيهم والتخلي عنها. وتبين المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المشار إليها أدناه نمطاً واضحاً من التمييز التاريخي، بينما يستمر حتى اليوم استخدام الألفاظ المهينة التي كانت تستخدم بوجه خاص إزاء السكان الناطقين بلغة الكيتشوا. أما فيما يتعلق بأعضاء المجتمعات الأصلية في منطقة الغابات، الذين يحتفظون بكثير من عناصر نمط حياتهم التقليدية، فإنهم كثيراً ما يعاملون حتى الآن كمواطنين من الدرجة الثالثة.

١١- ويقدر أن يكون عدد سكان بيرو قد ازداد بنسبة ٦٠ في المائة بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٠ وزيادة ناشئة أساساً عن معدل الولادة الطبيعي. على أن الزيادة في قوة العمل المتاحة لم تقابلها زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ففي الثمانينات، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبياً بالفعل. وركدت

الاستثمارات الدولية. وهبطت الأجور إلى حد كبير بين ١٩٧٣ و ١٩٨٨ في الوقت الذي ارتفعت فيه البطالة والعمالة الناقصة. وأصبحت الأسر الفقيرة أكثر فقراً مع تدهور الهياكل الاقتصادية. وأكثر الأقاليم التي تضررت هي أفقرها مثل إقليم اياكوتشو الذي لم يستفد قط من الاستثمارات الدولية أو المحلية. وأفاد مصدر بأن بعض المناطق في جنوب جبال الإنديز تتسم بخصائص بعض بلدان "العالم الرابع" في أفريقيا أكثر من اتسامها بخصائص المدن الساحلية في بيرو^(٣).

١٢- ومن اسباب الفقر الرئيسية قلة الأراضي الخصبة. فيقدر أن نسبة ٣٧ في المائة من الأراضي غير صالحة للاستعمال للأغراض الزراعية وتحتاج إما إلى كميات كبيرة من المخصبات أو إلى فترات راحة طويلة. وتتفاقم هذه المشكلة في منطقة السيرا من جراء الافتقار إلى التكنولوجيات الحديثة، وارتفاع كثافة السكان، وفي بعض الحالات، من جراء عدم توزيع الأراضي توزيعاً متكافئاً. وفي بعض مناطق إقليم السيلفا، يمكن زراعة التربة السطحية الشديدة الحموضة بتقنيات القطع والحرق فقط. وفي كلتا الحالتين، لا يكون من الملائم زراعة المحصول الواحد المحققة لوفورات الحجم ولا الزراعة المكثفة. وهي تنزع في الواقع إلى زيادة درجة تضرر الفلاحين نتيجة لزيادة اعتمادهم على أسعار المحاصيل في السوق أو على المخصبات اللازمة.

١٣- وللتغلب على بعض مشاكل المعيشة، هاجرت أسر فقيرة عديدة إلى المراكز الحضرية حيث أصبحت تعمل "لحسابها الخاص" فيما يسمى بالقطاع غير الرسمي. وتفيد تقديرات عام ١٩٨١ بأن هذا القطاع من الاقتصاد النقدي قد شكل ٦٠ في المائة من قوة العمل الحضرية^(٤). ومع ذلك، وبما أن توسع القطاع غير الرسمي يتأثر بنفس الضغوط التي يتأثر بها القطاع الرسمي، فقد شهد العديد من أعضائه هبوط دخلهم في نهاية الأمر. ولنفس الأسباب، أصبحت زراعة الكوكا بالنسبة للعديد من الفلاحين في المناطق الريفية وسيلة معيشتهم الوحيدة؛ ومع ذلك، يتوقع مع الهبوط الحاد في سعر الكوكا في أعقاب تفكك تفنيس كارتل كالي، وظهور مصاعب اقتصادية خطيرة مع ما يرتبط بها من منازعات.

١٤- ومنذ عام ١٩٩٢، اتخذ الرئيس فوجيموري تدابير تقشف شديدة عكست اتجاه النمو السلبي وخفضت التضخم إلى حد كبير. ومع أن الآثار الفورية لهذه التدابير على أفقر قطاعات المجتمع كانت سلبية لأنها قد رسّخت حالة الفقر المدقع، فمن المسلم به عموماً اليوم أن شعبية الرئيس ترجع إلى حد كبير إلى سياساته الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، اتخذت الحكومة تدابير معينة لتخفيف الفقر مثل إنشاء صندوق اجتماعي للطوارئ. على أن هذه التدابير لم تكن كافية إلى حد بعيد مقارنة بالاحتياجات الفعلية.

١٥- وحتى الأربعينات من هذا القرن، كان نحو ٦٥ في المائة من سكان بيرو يعيشون في جبال الإنديز. أما اليوم، فإن ٢٩,٦ في المائة فقط من السكان يعيشون في المناطق الريفية، في حين أن عدد سكان مدينة ليما قد زاد بواقع ١٢ مرة. غير أن عملية التحضر لم تكن نتيجة للتصنيع، بل كانت على الأرجح^(٥) نتيجة للحالة الهشة السائدة في المناطق الريفية. فقد نزح من أفقر الأقاليم - أياكوتشو وأبوريماك وهونكافليكا معظم المهاجرين إلى المدن وإلى منطقة الغابات. واستولى الوافدون الأوائل إلى المدن على قطع الأرض الخالية وعلى الأراضي الزراعية وبنوا عليها هياكل عشوائية؛ وهذه المناطق تشكل اليوم مدن أكواخ شاسعة تتسع باستمرار لتأوي الوافدين الجدد. ويقدر أن ٧٠ في المائة من سكان المراكز الكبيرة القائمة حول العاصمة ليما يعيشون في مدن الأكواخ.

باء - النزاع وعملية إقرار السلم

١- الدرب الساطع وحركات المعارضة المسلحة الأخرى

١٦- أسهم الفقر وهجر مناطق بأكملها في نشأة المعارضة المسلحة في بيرو. فقد نشأ حزب الدرب الساطع (*sendero Luminoso*)، أو الحزب الشيوعي في بيرو)، وهو حزب سياسي ماوي متشدد أسسه أستاذ الفلسفة البروفيسور أبيميل خوزمان في عام ١٩٦٨ في جامعة سان كريستوبال دي هوامنغا الوطنية في إقليم أياكوشو. وركز أنشطته في المناطق الريفية منطلقاً في البداية من جامعات المقاطعة لينشئ بعد ذلك "خلايا" بين أفراد المجتمعات المحلية. وركز قاداته على حالة الفقر المدقع الذي يعاني منه سكان أياكوشو والناج عن النقص الشديد في الأراضي الخصبة وعن الاختلالات الاقتصادية القائمة في البلد.

١٧- وحدثت الهجمات الأولى التي شنها "الدرب الساطع" في عام ١٩٨٠ واستمرت طوال العقد. وتعكس طبيعة هجماته الارهابية والعشوائية تفضيل قاداته للعنف على السياسة وأيديولوجيته الداعية "لثورة الشاملة"، مما دفع بعض المراقبين إلى مقارنة هذه الحركة بالخمير الحمر في كمبوديا^(١). وسرعان ما ابتعد عن الحزب الكثيرون من مؤيديه الأوائل، خاصة نتيجة لمحاولات تأسيس المزارع الجماعية، وتجنيد الفتيات والأطفال قسراً، و"المحاكمات الشعبية" للمسؤولين المحليين.

١٨- وفي عام ١٩٨٤، ظهرت مجموعة معارضة مسلحة ثانية هي حركة توباك أمارو الثورية. وبخلاف حركة الدرب الساطع، بدأت حركة توباك أمارو الثورية أنشطتها العنيفة في المراكز الحضرية قبل السيطرة على بعض المناطق الريفية في خونين، وباسكو، وهوانوكو وسان مارتين. وفي أواخر الثمانينات، فقدت هذه الحركة سيطرتها على أجزاء من هذه المناطق لصالح حركة الدرب الساطع.

٢- النزاع المسلح

١٩- من المسلم به عموماً الآن أن الدولة قد أهملت المشكلة في البداية عندما تعرضت للمرة الأولى للمعارضة المسلحة لأنها كانت تمس المناطق النائية فقط. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، فرضت حكومة بلاوندي تيري (١٩٨٠-١٩٨٥) حالة طوارئ على تسع مقاطعات وعهدت إلى قيادة سياسية - عسكرية بمهمة مراقبتها، وقامت هذه القيادة، على حد قول أحد الذين جرت مقابلتهم بتنفيذ عملياتها وكأنها جيش احتلال. ولكن ذلك لم يؤد إلى القضاء على نشاط المعارضة المسلحة، وإنما أدى إلى إثارة أول الادعاءات المتعلقة بارتكاب أفراد القوات العسكرية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد كان في السنتين الأولتين من حكومة آلان غارسيا (١٩٨٥-١٩٩٠) ما يبعث على الأمل إذ تم تقييد الوجود العسكري في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ وقل عدد الادعاءات التي قدمت. على أن منطقة العمليات القتالية قد اتسعت إلى حد كبير بعد عام ١٩٨٨ بفعل تصعيد المنشقين المسلحين لأنشطتهم الارهابية في المراكز الحضرية، في الوقت الذي تزايدت فيه مشاركة لجان الدفاع عن النفس (التي ترد مناقشتها أدناه) في تكتيكات مكافحة التمرد. ووقع المدنيون ضحايا تبادل النيران. وتزايدت الوشايات وارتفعت أعداد المشردين ارتفاعاً هائلاً.

٢٠- ومع انتخاب الرئيس البرتو فوجيموري، تم تعزيز استراتيجيات مكافحة الأنشطة الهدامة، بما في ذلك تنظيم سكان المناطق الريفية في لجان للدفاع عن النفس تحت رقابة القوات العسكرية، وتكثيف رقابة

الشرطة والقوات العسكرية في المناطق الحضرية الهامشية. وأدى صدور تشريعات صارمة لمكافحة الإرهاب وتنشيط فرع المخابرات المركزية التابع للشرطة إلى تيسير القبض على قيادة الدرب الساطع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وتحقيق عدد من الانتصارات الأخرى الرئيسية.

٢١- وتشير التقديرات إلى مقتل ٢٧ ٠٠٠ بيروي وتشريد قرابة مليون شخص أثناء الحرب التي دامت ١٤ عاماً^(٧). وقد كان للعنف السياسي آثار ضارة على الاقتصاد الزراعي، في الوقت الذي تم فيه تدمير العديد من مشاريع التنمية، والمدارس، والمستوصفات الصحية والأسواق. ويقدر تقرير حكومي حجم الخسائر المادية بما مقداره ٢١ مليار دولار أمريكي، وهو رقم يعادل الدين الأجنبي بأكمله^(٨).

٢٢- ولا تزال هناك اليوم جيوب قائمة في بعض أنحاء البلد لكل من الدرب الساطع وحركة توباك أمارو الثورية^(٩). ولا يزال يبلّغ حتى الآن عن المناوشات المسلحة التي تحدث خاصة في الوديان التي تزرع فيها الكوكا وفي بعض الأراضي المرتفعة الأكثر انعزالاً. ويعتقد أن فصيلاً معيناً تابعاً للدرب الساطع بقيادة "فليسيانو" هو من أقوى الفصائل وأكثرها تطرفاً وأنه يحتفظ بقواعد في وديان ريو مانتارو وريو أبوريماك. وتبين مثلاً حوادث تفجير السيارات بالقنابل التي وقعت في ليما في الآونة الأخيرة، في أيار/مايو ١٩٩٥، مثلاً أن حالة الأمن لا تزال هشة. ولئن كانت العمليات العسكرية قد قلت إلى حد كبير وحالة الأمن قد تحسن كثيراً، فلا يزال ضباط نشطون في الجيش يتولون وزارتي الداخلية والدفاع اللتين تشرفان على عمليات مكافحة التمرد. ولا يزال القادة المحليون يمثلون السلطة الرئيسية في مناطق الطوارئ.

٣- دوريات الفلاحين ولجان الدفاع عن النفس

٢٣- اعتاد الفلاحون على تنظيم أنفسهم في مجموعات للدفاع عن النفس (rondas) لمكافحة سرقة الماشية. وفي الثمانينات، بدأت القوات العسكرية تعترف بهذه المجموعات رسمياً وتزودها بالأسلحة سعياً لتوطيد السلطة في المناطق الريفية ومكافحة مجموعات المعارضة المسلحة. كما أنها بدأت تنشئ مجموعات جديدة (عرفت باسم لجان الدفاع عن النفس comites de autodefensa). وأفاد عدد من الذين جرت مقابلتهم بأن قوات الأمن كانت تجبر الفلاحين سابقاً على المشاركة في لجان الدفاع عن النفس وكان الذين يرفضون المشاركة يهددون فوراً من المشتبه فيهم. واسندت إلى الجيش في أوائل عام ١٩٩٣^(١٠) السلطة العسكرية الكاملة على كل من الدوريات ولجان الدفاع عن النفس. ويفيد تقدير لواحدة من المنظمات غير الحكومية بأن عدد أفراد الدوريات يتجاوز حالياً ٨٠٠ ٠٠٠، إذ يوجد في إقليم أياكوشو وحده ٣٥ ٠٠٠ من أفراد الدوريات، وكانت القيادة السياسية - العسكرية وقت البعثة على وشك الاعتراف بعدد كبير من اللجان الجديدة للدفاع عن النفس التي ينتمي بعضها للعائدين. وفي جميع المجتمعات المحلية التي قام الممثل بزيارتها، كان هناك عدد من أفراد الدوريات. ومعظمهم لم يكن يرتدي بزات وكانوا يحملون أسلحة خفيفة وأحياناً أسلحة تقليدية.

٢٤- وفي حالات كثيرة، خاصة في المناطق المعزولة وفي منطقة الغابات التي تعيش فيها جماعات السكان الأصليين، كانت لجان الدفاع عن النفس مصدر الأمن الوحيد والقوة الرئيسية لمكافحة مجموعات المعارضة المسلحة. ومن جهة أخرى، ظهر عدد من المشاكل بوضوح، منها أن ضرورة التنظيم في لجان للدفاع عن النفس قد أعاققت ممارسة الأنشطة اللازمة للبقاء. وعلاوة على ذلك، شاركت لجان الدفاع عن النفس أحياناً في أنشطة غير قانونية شملت الاتجار في المخدرات، أو أنها استخدمت أسلحتها لتسوية منازعات

شخصية. وأصبحت في بعض الحالات نواة للمجتمعات المحلية وأضفت على الحياة الاجتماعية صبغة عسكرية وتولت زمام القيادة فيها^(١١). كما أن بعض الدوريات من الأشانينكا قد تدمرت أيضا من عدم الاعتراف بها على قدم المساواة مع لجان الدفاع عن النفس التابعة للمستعمرين colonos.

٤- التطورات السياسية الحديثة

٢٥- في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢، قام الرئيس فوجيموري، بدعم كامل من القيادة المشتركة للقوات المسلحة، بحل الكونغرس، وبتعليق الدستور السياسي لعام ١٩٧٩ وإنشاء حكومة طوارئ. ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية عام ١٩٩٢، حكم الرئيس ومجلس الوزراء البلد من خلال إصدار مراسيم بقوانين شملت مجموعة كبيرة من مراسيم مكافحة الارهاب وأتاحت اتخاذ إجراءات قانونية موجزة ضد الأشخاص المتهمين بالارهاب والخيانة. وعلاوة على ذلك، علق الرئيس عمل المحاكم المدنية وفصل أعضاء محكمة الضمانات الدستورية، وقضاة المحكمة العليا، والمدعي العام فضلا عن قضاة وأعضاء آخرين في السلطة القضائية.

٢٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، افتتح الكونغرس التأسيسي الديمقراطي الذي: أقر قانوناً أكد دستورية الرئيس واستمرار سريان جميع القوانين التي أصدرها، كما أقر اقتراحاً يضيء بأن دولة بيرو لا تنتهج أية سياسة تنطوي على أي انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان. وأنشأ كذلك لجنة معنية بحقوق الإنسان وإقرار السلم. وأصدر الكونغرس دستوراً جديداً تم التصديق عليه باستفتاء جرى في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢٧- وفي الانتخابات العامة التي جرت في نيسان/أبريل ١٩٩٥، فاز الرئيس فوجيموري بأغلبية واضحة على منافسه خافيير بيريز دي كويلار، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة. وأفادت مصادر نشرت وأشخاص جرت مقابلتهم بأن نجاحه في القضاء على الدرب الساطع وفي خفض معدل التضخم كان سبب إعادة انتخابه رغم الانقلاب الذاتي في عام ١٩٩٢ وحكمه الاستبدادي.

٥- دستور عام ١٩٩٣^(١٢)

٢٨- ينص دستور عام ١٩٩٣ على أن الحكومة وحدوية وتمثيلية ولا مركزية وأنها تنظم وفقاً لمبدأ فصل السلطات. وتتألف السلطة التنفيذية من الرئيس ومن نائبين اثنين لرئيس الجمهورية ومن مجلس الوزراء. ويتمتع الرئيس، فيما يتمتع، بسلطة الأمر باتخاذ تدابير استثنائية عن طريق إصدار مراسيم طوارئ تكون لها قوة القانون بشأن المسائل الاقتصادية والمالية، وكلما اقتضى الصالح الوطني ذلك مع تحمله مسؤولية إبلاغ الكونغرس بذلك.

٢٩- ووفقاً لنص الدستور، يمارس الكونغرس السلطة التشريعية، بينما تتألف السلطة القضائية من هيئات قضائية يحددها الدستور. وتكفل الدولة للقضاة استقلالهم ودوام ولايتهم. ويمنح الدستور سلطات قضائية معينة للمجتمعات الريفية والأصلية لأغراض تطبيق قانونها العرفي.

٣٠- ويبدو أن هناك مع ذلك تعارضاً بين أحكام الدستور والممارسة العملية. إذ يبدو أن عدداً من هذه الأحكام الدستورية لم ينفذ وهناك تسليم عام بأن الرئيس والهيئة التشريعية يتدخلان في عمل السلطة

القضائية وأن الحكومة لا تزال مركزية وبيروقراطية إلى حد كبير. وحالة النظام القضائي تثير قلق جميع البيرويين، بمن فيهم قيادة البلد.

جيم - بعد حقوق الإنسان

١- الصكوك الدولية

٣١- تعهدت بيرو بحماية وتعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها، كما انعكس ذلك في تصديقها على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويرتبط مدى وفاء بيرو بهذا التعهد ارتباطاً مباشراً بقضية التشرد لأن ذلك يؤثر على ما إذا كان التشرد يحدث فعلاً وما إذا كان بإمكان الأشخاص الذين شردوا بالفعل العودة إلى ديارهم.

٣٢- وقد وقعت بيرو وصدقت، في جملة أمور، على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام ١٩٧٧ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. ولم يصدر إعلان رسمي فيما يتعلق بانطباق القانون الإنساني الدولي على النزاع منذ عام ١٩٨٠. ومع ذلك، يتعين في الحالات التي تستوفي فيها شروط تطبيقه، خاصة في المناطق الخاضعة للحالة الطوارئ، إنفاذ المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الثاني الإضافي.

٣٣- ويتضمن دستور بيرو لعام ١٩٩٣ أحكاماً عديدة لحماية حقوق الإنسان، وهو بموجب المادة ٥٥ يعطي مفعولاً قانونياً محلياً للصكوك الدولية التي صدقت عليها بيرو (ولكن ليس مفعولاً دستورياً كما في الدساتير السابقة). وبموجب الحكم الانتقالي الرابع من الدستور، ينبغي تفسير الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. ويفيد تقرير رسمي صدر مؤخراً "بأن قوانين بيرو ترسي حماية شاملة لحقوق الإنسان. وأن الحماية المزدوجة متاحة وطنياً ودولياً ما دامت بيرو قد صدقت على جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تقريباً وأنها تخضع للرصد من قبل الهيئات الإشرافية المختلفة مثل لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان"^(١٣). وتتعلق الأحكام الأولى المنصوص عليها في الدستور الجديد بالحقوق الأساسية للفرد إذ تنص المادة الأولى منه على أن: "الدفاع عن الفرد واحترام كرامته هما الهدف الأسمى للمجتمع وللدولة". وعلاوة على ذلك، صرحت الحكومة في مناسبات عديدة بأنها لا تنتهج أية سياسة تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان وبأنها ملتزمة بحماية هذه الحقوق.

٣٤- وعلى الرغم من هذه الضمانات الدولية والدستورية، كانت بيرو موضع انتقادات بسبب سجلها في ميدان حقوق الإنسان على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية. وترد مناقشة الموضوعات الرئيسية في الفقرات التالية^(١٤).

٢- حالة الطوارئ وإجراءات مكافحة الإرهاب

٣٥- ما برح المعلقون منذ سنوات عديدة يعتبرون أن أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان قد حدثت ولا تزال تحدث في المناطق الخاضعة لحالة الطوارئ^(١٥). وقد أعلنت حالة الطوارئ للمرة الأولى في عام ١٩٨١، وهي لا تزال سارية المفعول في أنحاء كثيرة من البلد^(١٦). وما أن تسلمت القوات العسكرية قيادة حرب القضاء على التمرد في عام ١٩٨٢، حتى "اختفى" آلاف من الأشخاص أو تم قتلهم أو اغتصابهم أو تعذيبهم، في عمليات قامت القوات العسكرية وقوات الشرطة بتنفيذها. ويبدو أن هذه العمليات كانت قائمة على استراتيجيات تستهدف القضاء على تهديد "الشيوعية"، ولكنها كانت تتسم في الوقت ذاته بمواقف عنصرية وتحقيرية. ويعتقد أن التجنيد الإجباري من جانب القوات العسكرية في المناطق الريفية لا يزال جارياً ويقدر أن ٤٠٠٠ قاصر يشكلون جزءاً من لجان الدفاع عن النفس. وفي مناطق الطوارئ، يبدو أن سير عمل السلطة القضائية مقيد بوجه خاص وأن إمكانية اللجوء إلى وسيلة انتصاف فعالة معدومة تقريباً. وهذا يخلق فراغاً يسده "قانون" لجان الدفاع عن النفس أو مجموعات المعارضة المسلحة أو السلطات العسكرية.

٣٦- وبالرغم من أن إعلان حالة الطوارئ لا يعلق، بموجب دستور عام ١٩٧٩ ودستور عام ١٩٩٣، ممارسة إجراء الاحضار أمام المحاكم^(١٧) أو إجراء إنفاذ الحقوق الدستورية (الأمبارو)^(١٨)، فإن هذين الإجراءين قد فقدا مفعولهما في الواقع. إذ خلال الأيام التي تلت انقلاب عام ١٩٩٢، توقف عمل النظام القضائي بأكمله وتم تعليق ممارسة حق الاحضار أمام المحاكم. ولم تستعد السلطة القضائية لا ولايتها الدائمة ولا استقلالها.

٣٧- وعلاوة على ذلك، لجأت حكومة الرئيس فوجيموري إلى إصدار تشريع موضوعي وإجرائي لمكافحة الإرهاب بصدد نوعين من الجرائم: جرائم الإرهاب العادية وجرائم الخيانة. فالذين يتهمون بارتكاب جريمة الخيانة، حتى ولو كانوا مدنيين، يحاكمون أمام محاكم عسكرية "مقنعة"^(١٩). أما المدنيون الذين يتهمون بارتكاب جرائم الإرهاب، فإنهم يحاكمون أمام محاكم مدنية "مقنعة". وكان من المقرر وقف هذه الممارسة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وإن كان قانون جديد قد أجل العمل بهذا القرار لمدة عام آخر^(٢٠). وتحاكم المحاكم العسكرية أيضاً ضباط القوات المسلحة حين يتهمون بانتهاك حقوق الإنسان، وإن كانت الجرائم العادية تخضع مبدئياً لاختصاص المحاكم المدنية.

٣٨- وقد أتاح مرسوم خاص أطلق عليه اسم "قانون التوبة" (رقم ٢٥٤٩٩)، وألغى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، لأي شخص، ما عدا قادة المعارضة المسلحة، "تصفية ماضيهم"، "بالتوبة" و"بالتعاون" مع السلطات. وأسفر ذلك عن توريط عدد كبير بلغ ٣٠٠٠ من المدنيين ظلماً، في قضايا الإرهاب من خلال وشايات التواقين إلى إبراء ذمتهم. وكثير من المتهمين الذين توجد قضايا معلقة ضدّهم requisitorios هم من الأشخاص المشردين^(٢١).

٣٩- وقد أدت هذه الإجراءات إلى انتقاد الحكومة بشدة لعدم إمتثالها لمعايير المحاكمة العادلة وللسماع باحتجاز المدنيين بدون مبرر وإدانتهم واعتقالهم لفترات طويلة، ولتطبيق معايير مختلفة على ضباط الجيش الذين نادراً ما تمت مقاضاتهم ومحاكمتهم وإصدار الأحكام عليهم بصدد الجرائم التي ارتكبوها.

٤٠- وتعترف المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في بيرو بأن حالات العنف السياسي، بما في ذلك حالات الإعدام بدون محاكمة وحالات الاختفاء، قلت إلى حد كبير منذ عام ١٩٩٣. ومع ذلك، فقد أبلغ عن

انتهاكات للحق في الحياة من جانب المكلفين بإنفاذ القوانين وأعضاء لجان الدفاع عن النفس^(٢٢). ولا يزال الاعتقال التعسفي يحدث للأشخاص الذين يشتبه في قيامهم بأعمال "التخريب" و"الارهاب"^(٢٣)، ويخشى من استخدام التعذيب على نطاق واسع في هذه الحالات^(٢٤) مما يشكل انتهاكاً للضمانات الدستورية والإجرائية^(٢٥). وقد أُفيد أيضاً بأن القصر يخضعون لهذه الإجراءات^(٢٦). ولئن كان قادة الحكومة يبدون تعاطفهم إزاء بعض هذه الهواجس، فإنهم يرفضون بعضها الآخر ويشيرون إلى أن المنتقدين إنما يهتمون بالدفاع عن حقوق الإنسان للارهابيين دون مراعاة رفاهية بقية السكان.

٤١- إن التصريحات المعممة التي أصدرتها قيادة الدولة والتي توحى بأن بعض القائمين برصد حقوق الإنسان والصحفيين، والأكاديميين، والنشطاء السياسيين، والنشطاء في ميدان البيئة، والمحامين، والمنظمات غير الحكومية والقادة الاجتماعيين متورطون مع "الارهابيين"، قد ضاعفت إلى حد كبير فرص محاكمة هؤلاء الأشخاص وإدانتهم ظلماً أو اضطهادهم بطرق أخرى^(٢٧). وقد أشار الأشخاص الذين تحدث إليهم المقرر الخاص إلى أن الذين يثيرون قضايا حقوق الإنسان لا يزالون يتعرضون للمضايقات وإلى أنه يتم إسكات الناس بالفعل^(٢٨).

٤٢- وأكد المسؤولون دور مكتب النائب العام في حماية حقوق الإنسان، خاصة من خلال سجله المحوسب للمعتقلين، وتخويله سلطة زيارة مراكز الشرطة والقواعد العسكرية للتحقق من حالة المعتقلين. وأشاروا كذلك إلى أهمية دور مكتب أمين المظالم، وهو مؤسسة أنشأها دستور عام ١٩٩٣ وحدّد إطارها القانوني في المرسوم التشريعي رقم ٥٢ الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٥.

٤٣- ومع ذلك، أفاد أعضاء الحكومة وغيرهم من المسؤولين، بمن فيهم الرئيس، بأن النظام القضائي كان على الدوام نظاماً فاسداً وعديم الفعالية وأن هذه الحالة لم تتغير. فتراكم القضايا المعلقة في المحاكم هو السبب في طول فترات الاعتقال وفي معاملة الكثير من المواطنين الأبرياء باجحاف^(٢٩). ويبدو أن سلطات النيابة العامة وقدرتها محدودة كما لوحظ ذلك في قضية امرأة اعتقلت في سيمبوتي وتنتظر المحاكمة منذ أكثر من عام لاتهامها فيما يبدو بوضوح بتهمة غير صحيحة. وعلاوة على ذلك، يبدو أنه ليس هناك ما يشجع القضاة على التصرف بشكل مستقل. فالقضاة الذين يأخذون مثلاً على عاتقهم إنفاذ قانون حقوق الإنسان يعرضون أنفسهم للمقاضاة^(٣٠).

٣- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣١)

٤٤- لقد سبقت الإشارة إلى أن قطاعات واسعة من السكان يعيشون في حالة فقر متفاوتة الدرجات، خاصة في المناطق الداخلية من البلد. ومما يبعث على التشجيع أن بعض المؤشرات تبين حدوث تحسن على مدى الأعوام الخمسة الماضية: من ذلك مثلاً أن التضخم المفرط الذي كان قد تجاوز ٧ ٠٠٠ في المائة قد وصل إلى ١٥ في المائة وقت الزيارة، وأن النمو السلبي الذي شهدته الثمانينات قد تحول إلى نمو إيجابي بلغ ١٢ في المائة. على أن البطالة والعمالة الناقصة قد ارتفعتا بسبب تقلص حجم القطاع العام وقصور القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص. ويقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد مساوياً، بالأرقام الحقيقية، لما كان عليه في عام ١٩٦١^(٣٢).

٤٥- وأوجه التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية على صعيد التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ملفتة للنظر. ففي حين أن هناك مثلاً ٧٠٧ ١٨ عمال صحة (أطباء وممرضات) في ليما، لا يوجد سوى ٢٦٨ ١ منهم في خونين و ٣١٥ في أياكوشو من بين الأقاليم التي زارها الممثل^(٣٣). وقد أسفر نقص الرعاية الصحية في بعض الأقاليم عن استمرار، إن لم يكن زيادة، أمراض الكوليرا، والسل، وغيرهما من الأمراض المعدية والطفيلية.

٤٦- وقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى حد كبير، وإن كانت لا تزال مرتفعة في منطقة الغابات الوسطى. ويقدر أن ٦٠ في المائة من جميع الأسر في هذه المناطق^(٣٤) لديها ما بين ستة وتسعة أطفال. ومن نتائج هذه الحالة أن نسبة ٣٧,٦ في المائة من السكان هم في الوقت الحاضر من القصر: وقد ازداد عدد هذه المجموعة بنحو ٢ مليون نسمة في السنوات الـ ٢٠ الماضية مما جعل الطلب على الأغذية والخدمات الصحية والتعليم أكثر إلحاحاً.

٤٧- وانخفض معدل الأمية في بيرو من ٥٨ في المائة في ١٩٤٠ إلى ١٨ في المائة في ١٩٨١. ومع ذلك، وعلى نحو ما أشارت إليه المنظمات غير الحكومية وأكدته تقرير حكومي^(٣٥)، فإن معدل الأمية لم ينخفض في أقاليم اياكوشو، وهوانكافليكا، وكوزكو وبونو، حيث يتحدث معظم السكان لغة الكيتشوا. فخلال الأعوام الستة الماضية، لم تتلق بعض مجتمعات الأشانينكا أي تعليم على الإطلاق. ويتفاوت معدل الأمية أيضاً بين النساء، خاصة في المناطق الريفية^(٣٦).

٤٨- وبالرغم من أن ٥ ملايين بيروي يتحدثون لغة الكيتشوا، فإن هذه اللغة ليست لغة رسمية. وقد أشار النائب العام إلى القيود التي تنشأ عن ذلك في الوصول إلى آليات الدولة، بما في ذلك النظام القضائي: ويصعب أحياناً العثور على مترجمين، ناهيك عن قضاة ومدعين عامين يتحدثون لغة الكيتشوا. وتوجد مشاكل مماثلة فيما يتعلق باللغات الأخرى. وليست هناك سياسات بشأن التعليم الثنائي اللغة. ونتيجة لذلك، ينشأ الأطفال وقد تعلموا اللغة الأسبانية فقط، ويتجنب أولياء الأمور التحدث إلى أطفالهم بلغتهم الأم لأن استعمال لغات السكان الأصليين كثيراً ما يكون موضع سخرة. والنساء أقل استخداماً للغة الأسبانية من الرجال وهن يعانين لهذا السبب من تمييز متفاوت النسب في مقابلاتهن مع السلطات أو عند البحث عن عمل، بما في ذلك الأعمال المنزلية والأعمال التجارية الهامشية.

٤٩- وقد قامت الحكومة بتنفيذ بعض مشاريع الرعاية الاجتماعية لمقاومة آثار التكيف الهيكلي وهي تبذل جهوداً في الوقت الحاضر لتحسين أوضاع المعيشة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة وذلك من خلال تحسين هياكل النقل والمواصلات وبناء المدارس والمراكز الصحية. واستطاع الممثل أن يطلع بنفسه على الطريقة التي قاد بها الرئيس شخصياً هذا الجهد للوصول إلى قطاعات السكان الذين تم التخلي عنهم لمدة قرون في أفضل الحالات واستغلالهم في أسوأها. وأكد المسؤولون أنه بعد تحقيق عملية إقرار السلم، أصبحت التنمية هي المهمة التالية للحكومة وأن إرادة الحكومة السياسية للتصدي لاحتياجات المواطنين ثابتة. ولكنهم أكدوا مع ذلك أن موارد الحكومة ليست كافية^(٣٧).

٥٠- وأشار قادة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى أن ما تتعهد به الحكومة المركزية لا يصل في حالات كثيرة إلى المجتمعات المحلية؛ وأن هذا يعزى إلى الهيكل الإداري الذي يتسم ببيروقراطية مفرطة

وإلى المواقف المركزية التوجه التي تسهم في الفساد وفي سوء الإدارة بوجه عام. وأشاروا كذلك إلى أن التدابير التي اتخذتها الحكومة كانت مشتتة في الغالب وذات طابع شعبي^(٣٨).

٤- نتائج أنشطة المعارضة المسلحة على التمتع بحقوق الإنسان

٥١- لا ينطبق القانون الدولي إلا في بعض الحالات المحدودة على العناصر الفاعلة غير الحكومية، مثل المتمردين، وهو لا يفرض المسؤولية الفردية إلا بصدد جرائم حرب معينة والجرائم المخلة بالإنسانية، وكذلك بصدد انتهاكات معينة للقانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها.

٥٢- ولاحظت منظمة العفو الدولية معارضة حزب الدرب الساطع لمفهوم حقوق الإنسان الذي يعتبره مفهوماً رجعياً مضاداً للثورة، وممثلاً لحقوق البورجوازية، وهي السلاح الذي يستخدمه التحريفيون والامبرياليون^(٣٩).

٥٣- وقد لاحظت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لحقوق الإنسان في مناسبات متكررة بأن الدرب الساطع يعتبر عموماً فصيلاً منفرداً بين فصائل حرب العصابات في أمريكا اللاتينية في معاملته الوحشية للسكان الذين يدعي الدفاع عن مصالحهم. فقد كان أعضاؤه مسؤولين عن العديد من المجازر؛ والمعروف أن قادته يستهدفون الجماعات التي رفضت الانحياز لأي طرف، أو انضمت (مختارة أو مرغمة) لدوريات الدفاع المدني. وقد تم إعدام قادة هذه المجتمعات بعد "محاكمتهم" بإجراءات موجزة أمام "محاكم شعبية". وأفيد بأنه تم إحراق قرى بأكملها، وتعذيب أهاليها، بمن فيهم النساء والأطفال وقتلهم بوحشية^(٤٠). وأفيد كذلك بأن انتهاكات جنسية قد حدثت. ولا يزال التجنيد القسري يمارس ويقدر أن هناك ١ ٠٠٠ قاصر ضمن جماعات المتمردين. ولا تزال التقارير تتحدث عن الهجمات التي تشن ضد قوات الأمن والمدنيين من جانب الدرب الساطع وحركة توباك أمارو الثورية، خاصة في منطقة الغابات الوسطى^(٤١). وكانت معاملة الدرب الساطع لمجتمعات الأشانينكا وغيرها من المجتمعات الأصلية قاسية بوجه خاص. وقد تم ترحيل مجتمعات بأسرها قسراً أو إخضاعها لحياة العبودية^(٤٢). وفي مقاطعة ساتيبو، تسبب الدرب الساطع في إثارة المنازعات بين المجموعات الإثنية والقبلية ونجح في تقسيم بعض المجتمعات؛ وعلى حد قول عامل من عمال المجتمعات، كانت هناك أوقات كان الناس فيها إما أشانينكا من أتباع الدرب الساطع أو أشانينكا من أتباع دوريات الفلاحين".

٥٤- وبين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩٢، ازداد نشاط الدرب الساطع في المراكز الكبيرة القائمة حول، ليما. وبث الرعب بين السكان بشن هجمات عديدة شملت تفجير السيارات بالقنابل التي تسببت في إحداث إصابات خطيرة، وفي قتل معارضيه في مدن الأكواخ^(٤٣).

٥٥- وقد وصفت الحكومة جميع أعضاء الدرب الساطع وحركة توباك أمارو الثورية بأنهم إرهابيون وهي تواصل جهودها بلا هوادة لاقتفاء أثرهم والقضاء على كلتا الحركتين. وهذه الاستراتيجية يدعمها علناً الكثيرون من أعضاء المجتمع المدني؛ على أن البعض يشير سراً إلى أن الدرب الساطع إنما نشأ عن المشاكل الهيكلية في البلد وأن المعاملة العديمة الرحمة التي يلقيها المشتبه في الانتساب إليه مجحفة في حالات كثيرة. ولئن كانت الحكومة، ممثلة في شخص الرئيس، تصل فيما يبدو إلى المجتمعات الفقيرة والمهمشة،

فليس هناك استعداد للاعتراف بالصلة بين عنف المتمردين والمشاكل الهيكلية وجوانب الإجحاف التي تشوب النظام.

٥- "قانونا العفو"

٥٦- أصدر الكونغرس مؤخراً قانونين هما القانون رقم ٢٦٤٧٩ الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ والقانون رقم ٢٦٤٩٢ الصادر في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، المعروفين باسم قانوني العفو، والذين (أ) يمنحان العفو العام لأفراد قوات الأمن المتورطين، أو حتى الذين سبقت محاكمتهم وصدرت عليهم أحكام بسبب ارتكابهم أفعالا لها صلة بمكافحة الإرهاب منذ عام ١٩٨٠؛ و(ب) يحظران على القضاة إعلان عدم دستورية القانون. وقد انتقد هذان القانونان بشدة من جانب الآليات الدولية لحقوق الإنسان^(٤٤) والأوساط المحلية المعنية بحقوق الإنسان لكونهما يرسخان الافلات من العقوبة ويضعفان سيادة القانون ومبدأ مساواة جميع المواطنين أمام القانون، ويقوضان استقلال السلطة القضائية.

٥٧- وقد أثار الممثل هذه القضية مع جميع الذين تحدث إليهم سعياً لفهم منطق الحكومة في إصدار القانون، مع قيامه في الوقت ذاته بالإعراب مرة أخرى عن مشاعر القلق التي أبدتها زملاؤه في لجنة حقوق الإنسان^(٤٥). وأبدى الرئيس بوجه خاص تفهمه لهذا الانتقاد الذي وجه إلى قانوني العفو اللذين يكفلان الإفراج عن نحو ٦٠ عضواً في قوات الأمن ممن تم اتهامهم أو إدانتهم بالفعل بانتهاك حقوق الإنسان. ومع ذلك، صرّح بأن ما برر إصدار القانون هو الحاجة إلى المصالحة والحالة النفسية للأفراد في الجيش والشرطة الذين عانوا من أهوال الحرب. وزعم أن قانوني العفو هذين قد أسهما في تحقيق المصالحة في بلدان أخرى وأنهما يتمشيان مع إجراءات سابقة اتخذتها الحكومة لمنح العفو لنحو ٥ ٠٠٠ إرهابي (من خلال "قانون التوبة")^(٤٦). وأفاد الرئيس بأن أحداً لم ينتقد هذا العفو الذي منح للإرهابيين. وفي هذا الصدد، أعرب عن ارتياحه من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الأخرى الدولية التي أكد أنها لم تبلغ قط، خلال السنوات الـ ١٢ الأولى من الحرب، عن وحشية الدرب الساطع ولكنها كانت متحمسة على الدوام للدفاع عن "حقوق الإنسان" للإرهابيين. وهذه الحجج التي كررها معظم المسؤولين في الحكومة تتجاهل الإدانة الواسعة لأعمال العنف الواسع النطاق التي ارتكبتها حركة المعارضة المسلحة ضد السكان المدنيين (انظر الفقرات ٥١-٥٤ أعلاه).

٥٨- وأشار آخرون ممن قابلهم الممثل إلى أن قانوني العفو لا يسهمان في الأجل الطويل في تحقيق المصالحة. فهما لا يشملان السكان بأسرهم كما يفهم عادة من قوانين العفو، وإنما يفيضان أفراداً بعينهم في القوات العسكرية؛ أما "قانون التوبة" الذي ألغي في هذه الأثناء، فإنه لم يمنح العفو تلقائياً للذين اشتبه في قيامهم بأعمال الإرهاب وصدرت أحكام عليهم بسببها، وإنما طلب منهم "إثبات" توبتهم بوسائل مشكوك فيها؛ ولم ينطبق القانون على قادة مجموعات المعارضة المسلحة. وقدردت استطلاعات الرأي العام التي أجريت وقت الزيارة أن ٦٦ في المائة من السكان يعترضون على قانوني العفو.

٥٩- وإلى جانب جميع الحجج القانونية والمعنوية التي يمكن إثارتها ضد قانوني العفو، فإن جميع التدابير التي تنتهك حقوق الإنسان وتشجع جو انعدام الأمن إنما تقوض جهود تحقيق السلم وتشبط عودة المشردين إلى مناطقهم الأصلية.

ثانيا - المشردون داخليا

ألف - عدد المشردين المقدر ومناطق التشرد ومراحله

٦٠- التشرد في بيرو نتيجة مباشرة للنزاع والفقر والانقسامات الإثنية وعدم احترام حقوق الإنسان. وأفقر الأقاليم وأكثرها تعرضاً للعنف، وهي أياكوشو وهوانكافليكا وأبوريماك فضلاً عن منطقة الغابات في وديان ريو انيه وريو هواياغا (انظر الخريطة في المرفق)^(٤٧) هي تلك التي فر منها السكان بأكثر الأعداد^(٤٨). ويبدو أن هناك توافقاً عاماً في الآراء بأن هناك مئات الآلاف من المشردين داخليا. وأكثر الأرقام شيوعاً هو ٦٠٠ مشرد، وإن كان البعض يعتقد أنه قد يصل إلى مليون شخص^(٤٩). ومعظم المشردين هم من النساء والأطفال^(٥٠). وتفيد المصادر الرسمية^(٥١) بأن نسبة ٥٤ في المائة من الأشخاص الذين شردوا خلال السنوات الـ ١٢ الماضية قد انتقلوا إلى داخل أقاليمهم، بينما انتقلت الأعداد المتبقية إلى جهات أخرى.

٦١- وقد أصبح المشردون داخليا أكثر استعداداً اليوم للكشف عن هويتهم كمشردين. وقد كانوا يتجنبون سابقاً ظهورهم بهذا المظهر خوفاً من أن يشتبه فيهم الجيش والمعارضة المسلحة باعتبارهم ممن "هربوا" وانضموا إلى "المعسكر المعارض". وهم الآن أكثر ميلاً للكشف عن المكان الذي قدموا منه، خاصة إذا أمكنهم الاستفادة من البرامج التي تستهدف سد احتياجاتهم^(٥٢). واستطاعت المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع المشردين داخليا في المدن أن ترسم "خريطة" لأهم المراكز التي تجمع فيها المشردون.

٦٢- وقد سبقت الإشارة إلى أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وإلى منطقة الغابات بسبب فقر وتهيش المناطق الريفية قد حدثت على نطاق واسع خلال الـ ٥٠ سنة الماضية. ومع ذلك، لوحظ بشكل متزايد، خاصة بعد عام ١٩٨٠، أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين رحلوا قد فعلوا ذلك لا بسبب الفقر فحسب، وإنما اضطراراً بسبب ما واجهوه من عنف واضطهاد. ففي مناطق النزاع، أفرغت مناطق واسعة من سكانها وتم هجر القرى والمستوطنات في أفضل الأحوال وتدميرها تماماً في أسوأها. وفي إقليم الغابات، انتقل المشردون في البداية إلى المناطق الواقعة بالقرب من مجتمعاتهم، أو إلى عواصم المقاطعات، وإلى العاصمة ليما في المطاف الأخير. وفي إقليم الغابات، تجمع المشردون حول مجتمعات أوسع. والذين لديهم أقرباء في المدن كانوا من أول الذين وفدوا إلى مدن الأكواخ فكونوا مجموعات من الأسر التي تنتمي إلى نفس المنشأ الجغرافي. ويلاحظ المرء اليوم مناطق مجاورة بأكملها حافظت على الكثير من عادات وهياكل مجتمعات المناطق الأصلية لسكانها.

٦٣- وهناك سبع مناطق رئيسية للتشرد (انظر الخريطة الواردة في المرفق)^(٥٣):

(أ) أقاليم أياكوشو وهوانكافليكا وأبوريماك، خاصة في مقاطعة أياكوشو الشمالية (المنطقة ١). وكانت هذه المناطق أكثر المناطق التي تعرضت للنزاع وهي في نفس الوقت من أفقر مناطق البلد. وكانت أياكوشو بوجه خاص مركز العنف والإقليم الذين حدث فيه معظم حالات التشرد. فقد فر السكان إلى عواصم المقاطعات في هوانغا، وهوانكايو، وهوانكافليكا وأيكا أو إلى ليما. ومعظم هذه المناطق تنعم الآن بهدوء نسبي وإن كانت لا تزال هناك جيوب من المتمردين المسلحين؛

(ب) منطقة وادي ألتو هواياغا (المنطقة ٢) وهي حالياً واحدة من أخطر المناطق بسبب تسلسل الدرب الساطع وسيطرته المتزايدة على الاتجار في الكوكا. ويمس التشرّد في معظمه صغار ملاك الأرض والتجار. ويقدر أن ٧٠ في المائة من جميع المشردين من هذه المنطقة قد تركوا ديارهم في العامين الماضيين؛

(ج) وادي ريو منتارو ومنطقة فيسكتان (المنطقة ٣)؛ كانت هذه المنطقة لفترة من الوقت خاضعة للقيادة الفعلية للمتمردين المسلحين. ولا يزال هناك لأحد فصائل الدرب الساطع. وبدأت عمليات الهجرة القسرية إلى هوانكاو في عام ١٩٨٨ وهي لا تزال مستمرة، وإن كانت بدرجة أقل؛

(د) وادي الريو انيه ووادي الريو تامبو (المنطقة ٤). إن هذه المنطقة من إقليم الغابات التي يقطنها السكان الأصليون، خاصة الأشانينكا، قد خضعت لسيطرة الدرب الساطع الذي استعبد السكان عملياً. والذين فلقوا في الهرب (حوالي ٥ ٠٠٠) قد تجمعوا حول المجتمعات التي استطاعت أن تدافع عن نفسها (مثل البويني)، أو فروا إلى هوانكاو بل وحتى إلى ليما؛

(هـ) ما يسمى بالممر الشمالي، الذي يشمل مناطق تتألف من عدة أقاليم في شمال البلد (المنطقة ٥)؛

(و) ممر جنوب الأنديز الذي يشمل مناطق من إقليمي كوزكو وبونو (المنطقة ٦)؛

(ز) ليما وبعض المناطق الواقعة شمال إقليم ليما (المنطقة ٧) حيث كثرت أنشطة التخريب ومكافحة التخريب في الأعوام الأخيرة من النزاع.

٦٤- وفي كل من هذه المناطق "سيناريوهات" مختلفة للتشرّد. واحتياجات المشردين ومجتمعات العائدين للحماية، والاحتياجات المرتبطة بالمأوى والغذاء والصحة، تتفاوت من منطقة إلى منطقة وتتطلب نهجاً محددة^(٥٤).

٦٥- وحتى عام ١٩٨٦، كان معظم المشردين من الأراضي المرتفعة الواقعة في الجنوب (المنطقة ١) وكانوا فلاحين من قرى معزولة. وكان عدد منهم أيضاً من سكان المدن ومهنيين من المدن الصغيرة. وبعد عام ١٩٨٦، انتشر العنف إلى منطقة أوسع بكثير فشرد أفراداً من خلفيات إثنية وجغرافية مختلفة.

٦٦- وقد أدى إلقاء القبض على غوزمان في عام ١٩٩٢ وضعف الدرب الساطع بوجه عام وأوضاع المعيشة التي لا تحتمل في بعض المدن المستقبلية إلى تشجيع عدد كبير من الناس على العودة إلى مناطقهم الأصلية أو على بدء التخطيط لذلك. وأكثر الراغبين في العودة هم الأشخاص الذين بقوا بالقرب من ديارهم أو الذين تركوها في الآونة الأخيرة فقط. ومعظم حالات العودة تحدث في إقليمي أياكوشو وهوانكافليكا، وبدرجة أقل في أبوريماك وخونين. وقد زار الممثل مجتمعات العائدين في كل من أياكوشو وخونين، ولاحظ ارتياحهم لعودتهم؛ إلا أنه لاحظ تخوفهم من المستقبل، وخاصة من هشاشة وضعهم الأمني ورفاههم الاقتصادي.

باء - القضايا المتصلة بحقوق الإنسان للمشردين

١- المساواة وعدم التمييز

٦٧- تفيد المصادر الرسمية بأن ٧٠ في المائة من جميع المشردين داخليا في بيرو وينتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين والسكان من أهل البلد^(٥٥). وهذه المجتمعات كانت تقليديا مجتمعات محرومة في بيرو، ووفقا للجنة القضاء على التمييز العنصري، فإن الأوضاع الاجتماعية لهذه المجتمعات لم تتحسن في السنوات الأخيرة. بل إن هذا الاجحاف يعني بالنسبة للمشردين الذين لجأوا إلى المدن مزيلا من التهميش الاجتماعي لأن البيئة غريبة عليهم واللغة المتحدث بها لغة لا يتكلمونها بطلاقة. وقليلة جدا هي حالات الاندماج التي تحدث في المدن لأن معظم المشردين والمهاجرين من المناطق الريفية يعيشون في مدن الأكواخ^(٥٦). وعلاوة على ذلك، كان الفلاحون المشردون من "المناطق الحمراء" أول من اشتبهت الشرطة بارتكابهم أعمال الإرهاب، في حين اشتبه المتمردون المسلحون في تعاطفهم مع الحكومة وقت ما كان الدرب الساطع نشطا في ليما. وكانت المجتمعات الأصلية في إقليم الغابات التي زارها الممثل تشعر بالمرارة بوجه خاص إزاء لا مبالاة الدولة: إذ شجب قائد أحد مجتمعات المشردين استدعاء الحكومة لهم لمكافحة الدرب الساطع وعدم اهتمامها في الوقت ذاته بمعرفتهم وبمعرفة تقاليدهم، وعدم تشجيع التعليم بلغاتهم واستعمالها، وبأنها قد أيدت فقط المستعمرين الناطقين بالأسبانية.

٦٨- وتعاني النساء قدرا أكبر من التهميش والتمييز، لا سيما عند البحث عن عمل، وبوجه خاص لأنهن لا يتمتعن عادة بأي قسط من التعليم ولا يجدن اللغة الأسبانية. ومن ذلك مثلا أن دراسة أجريت في حي فقير بليما قد بينت أن ٨٩ في المائة من المشردين الأميين تماما هم من النساء^(٥٧). وتظل معظم هؤلاء النساء معزولات في مدن الأكواخ^(٥٨). وتفيد المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة للمشردين بأن من الصعب كسر الحواجز الثقافية القائمة بينها وبين النساء المشرديات وأن ذلك يجعل من الصعب توفير الدعم النفسي - الاجتماعي لهن.

٢- أمن الشخص على حياته وعلى نفسه

٦٩- مع تراجع نشاط المعارضة المسلحة، أصبح المشردون يتمتعون عموما بدرجة أكبر من الأمن في كل من المناطق التي لجأوا إليها وفي مناطقهم الأصلية (في حالة عودتهم). ومع ذلك، لا تزال هناك هواجس إزاء أمن الشخص على حياته وعلى نفسه ترتبط في معظمها بحالات عرضية تسيء فيها قوات الأمن أو لجان الدفاع عن النفس استخدام سلطاتها، وبحالات القتل الجارية وغير ذلك من التجاوزات التي يرتكبها الدرب الساطع، كما ترتبط بارتفاع عدد حالات العنف المحلي.

٧٠- ولا يزال هناك عدد كبير من الأشخاص ممن لا ترد أنباء عنهم، خاصة أولئك الذين جندتهم قسرا مجموعات المعارضة المسلحة. ففي إقليم الغابات الوسطى، اختفت مجتمعات بأكملها^(٥٩). وقد عاد العديد من الأشخاص إلى الظهور مرة أخرى في الآونة الأخيرة بعدما هربوا من الدرب الساطع أو بعدما "استردتهم" دوريات الفلاحين. وهؤلاء الذين يطلق عليهم اسم "المستعادين" *recuperados* يعودون في حالة بدنية وذهنية يرثى لها ويسردون قصصا عن ممارسات الاستعباد والمعاملة اللاإنسانية التي عانوها على يد الدرب الساطع. ومع ذلك ينظر إلى الكثيرين منهم على أنهم من "الارهابيون التائبين". ولا تزال هناك أيضا قضايا معلقة لأشخاص "اختفوا" أثناء الحرب؛ وقد قابل الممثل عددا من الأشخاص في أياكوشو ممن "اختفى" أقارب لهم،

وممن عجزوا عن معرفة ما حدث لهم منذ أوائل الثمانينات. وقالوا إن التحقيقات الأولية التي أظهرت تورط القوات العسكرية قد عطلت وإن المدعي العام الذي كان ينظر في هذه القضايا قد فر من البلد.

٧١- ومنذ بداية الحرب، اعتبرت النساء "أقل فائدة" أو "أقل خطراً" من جانب العناصر التي كانت تمارس أعمال العنف. ومن جهة أخرى، كثيرات هن النساء اللائي كن في طليعة المكافحين من أجل تحسين حماية حقوق الإنسان لأزواجهن وأبنائهن أو بناتهن، وكثيرات هن اللائي دفعن ثمناً غالياً لذلك^(٦٠). وتفيد المعلومات التي تلقاها الممثل بأن النساء يتعرضن باستمرار في مناطق اللجوء إلى الاساءات والاعتداءات الجنسية^(٦١). فخلال العقد الأول من النزاع، قام طرفا النزاع كلاهما باغتصاب النساء والاساءة إليهن أثناء غاراتهم على مناطق الطوارئ أو خلال الاعتقالات والاستجوابات^(٦٢). وفي بعض المناطق، لا تزال النساء اللائي يعملن في الحقول يتعرضن لمخاطر أمنية كبيرة. أما النساء اللائي ينتمين إلى مجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات الأهالي المحليين، وإلى النشطين في ميدان حقوق الإنسان، أو إلى نقابات المعلمين أو الطلبة وقيادات مجتمعات المشردين، فإنهم يتعرضون لخطر كبير يتمثل في استهدافهم من جانب كلا طرفي النزاع ووقوعهم ضحايا لهما.

٧٢- وأشير بشكل روتيني أثناء زيارة الممثل إلى أن العنف المنزلي يمثل مشكلة بين أسر المشردين والعائدين، وذلك بالرغم من أن الموضوع شديد الحساسية في مجتمعات السكان الأصليين ومجتمعات الفلاحين. وتعزو النساء هذا العنف إلى بطالة أزواجهن وإدمانهم الكحول. وقد أصبح إدمان الكحول وتفشي العنف بين الشباب مشكلة متزايدة الوضوح؛ ومما يبعث على القلق بوجه خاص السلوك الشديد العدواني للقصر ممن تم تجنيدهم قسراً من جانب مجموعات المعارضة المسلحة أو لجان الدفاع عن النفس.

٧٣- وقد كان الاغتصاب والعنف المنزلي ولا يزالان مشكلتين مزمنتين. ومع ذلك، قليلة جداً هي التبليغات التي قدمت إلى مكتب النائب العام. وربما يعزى ذلك إلى وصمات العار الاجتماعية الشديدة التي تلصق بضحايا هذه الأفعال^(٦٣).

٣- الحرية الشخصية

٧٤- أشير مراراً أثناء بعثة الممثل إلى أنه يجري اعتقال عدد كبير من المشردين تعسفاً في السجون إما بدون تهمة رسمية أو في انتظار محاكمتهم. وهناك أيضاً أشخاص آخرون مشردون لديهم قضايا معلقة ضدهم تعوق عودتهم وتفرض عقبات على حياتهم اليومية. وهؤلاء هم من يطلق عليهم اسم *requisitorados* أو الأشخاص الذين يجري البحث عنهم. وفي كثير من الحالات، يكون سبب الاعتقالات التعسفية والطويلة للأشخاص المشتبه بضلوعهم في أعمال الإرهاب هو سوء فهم أو خطأ مثل التحديد الخاطئ لهوية المشتبه فيهم أو اللبس في تسجيل البيانات الإجرائية؛ فقد اعتقل في الآونة الأخيرة مثلاً شخص مشرد بارز في عمله في منظمات المشردين ثم أفرج عنه بسبب عدم كفاية الأدلة، واعتقل مرة أخرى خطأً. وأشار الأشخاص الذين تحدثوا إلى الممثل إلى أنهم لم يتمكنوا من الحصول على أجوبة من النيابة العامة بشأن قضاياهم.

٤- سبل البقاء

٧٥- إن المشردين داخليا في بيرو هم أفقر الفقراء. وقد تجلى ذلك للممثل أثناء زيارته القصيرة لهواشيبا الواقعة في ضواحي ليما، ولسان فيليبي في هوامنغا، ولسان مارتين دي بانغوا في مقاطعة ساتيبو. ولا تتوفر في أي من هذه المناطق، بل ولا في كثير من المواقع التي عاد إليها المشردون، مثل سان خوسيه دي سيكيه وكابروتشيا، كهرباء ولا مياه صالحة للشرب يمكن الحصول عليها ولا شبكة لتصريف مياه المجاري. وقال الناس إنه ليس لديهم ملابس؛ بل إن الملابس التي كان يرتديها أفراد دوريات الفلاحين كانت ممزقة ومتسخة، ناهيك عن حالة البزات. وقال كثيرون إنهم يحتاجون إلى أدوات للزراعة وإلى بذور أو إلى مواد لإعادة بناء مساكنهم المدمرة. وعموما، كانت قوائم طويلة بالاحتياجات الأساسية قد أعدت في كل مرحلة توقف فيها الممثل أثناء بعثته. وقد أخذ البرنامج الغذائي الحكومي (Programa Nacional de Apoyo Alimentario) يتوسع الآن وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

٧٦- وفي بعض الحالات، تعاني نسبة كبيرة تصل إلى ٨٠ في المائة من مجتمعات المشردين من السكان الأصليين والسكان من أهل البلد من سوء التغذية. ويبدو أن قلة تنوع الأغذية وهي سبب من أسباب هذه الحالة. فمجتمعات المشردين من الأشانينكا مثلا قد اعتادت على صيد الحيوانات والأسماك وزراعة الكوكا والبن لا لأغراض تأمين بقائها فحسب وإنما للتجارة فيها أيضا. على أنها قد تمكنت في سان مارتين من أن تزرع اليكة بكميات تكفي فقط لسد احتياجاتها الغذائية. وخلال العام الأول من التشرد، وقبل موسم الحصاد الأول لليكة، كان المشردون يموتون جوعا^(٤٦). وفي العامين التاليين، أتاحت زراعة اليكة قدرا من الإغاثة؛ على أن نوعية التربة قد تدهورت تدريجيا. ومن أسباب تفضيل الكثير من أسر المشردين والمهاجرين عدم العودة إلى مناطقهم الأصلية زيادة تنوع الأغذية في المراكز الحضرية.

٧٧- ويمثل الإسكان مشكلة خطيرة في حالة جميع مجتمعات المشردين الذين يعيشون الآن في أوضاع يسودها الاكتظاظ. ففي سان فليبي وهوامنغا، يعيش المشردون في أكواخ من الطين صنعت أسقفها من ألواح البلاستيك أو من الصفائح. ولم تكن هناك مياه جارية قبل زيارة الممثل بأسبوع واحد حين تم تركيب حنفية للمياه. والأكواخ في هواشيبا وليما مصنوعة من قرميد طيني أو من بلاستيك وهي تأوي البشر والحيوانات على السواء. وكلتا المنطقتين قاحلتان تنتشر فيهما كميات هائلة من الغبار مما يؤدي إلى تفاقم أوضاع المعيشة غير الصحية بوجه عام. وعلاوة على ذلك، بنيت مستوطنات كثيرة على أراضٍ يطالب بها الغير. فمستوطنة هواشيبا تقع في منطقة مليئة بالمواقع الأثرية ويتم تهديد المشردين بالطرده. وفي سان مارتين دي بانغوا، الواقعة بالقرب من ساتيبو، تعيش أسر المشردين في أكواخ خشبية. وأحيانا يسكن في كوخ واحد عدد كبير من الأشخاص يصل إلى ١٢ شخصا. وينام بعض أفراد الأسر على الأرض تاركين الحيز الواقع تحت "الناموسية" للأطفال. وفي حالات كثيرة، تضطر الأمهات اللاتي يعجزن عن بناء أكواخهن إلى النوم في العراء حيث يتعرضن بطبيعة الحال لمخاطر صحية وأمنية.

٧٨- وكانت قلة الأدوية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية واضحة جلية. وأمراض التنفس وغيرها من الأمراض المعدية، والإسهال والزحار، وأمراض العوز المزمنة، والملاريا، والاعتلالات النفسية^(٤٧) تصيب أجزاء كبيرة من المناطق الريفية ومناطق الغابات. ويتفاقم الخطر مع التشرد. فمجتمع الأشانينكا في سان مارتين دي بانغوا قد فقد مثلا بعد تشرده سبل حصوله على أدويته التقليدية التي كان يجدها في المناطق المرتفعة من إقليم الغابات، مثل البيري بيري، ولم يعد باستطاعته سد الاحتياجات الصحية لأفراده. وبالمثل، يعاني السكان الأندليون الذين ينتقلون إلى المدن الساحلية من أمراض التنفس لأنهم لم يتعودوا على تحمل رطوبة المدن وتلوثها. ونساء مجتمع الأشانينكا اللاتي يلدن أطفالا في سن مبكرة يعانين من أمراض نسائية لا تجري

معالجتها في الوقت الحاضر. ومما يبعث على التشجيع أن بعض برامج تنظيم الأسرة التي تدعمها الحكومة، تنفذ من قبل المنظمات غير الحكومية من خلال منظمات النساء في أياكوشو. وأشار مدير قطاع الصحة في أياكوشو أيضاً إلى أن أفرقة صحية قد بدأت الآن تقوم بانتظام بزيارة المناطق الحضرية المهمشة وبتوفير مجموعة من المواد التوجيهية الصحية وقدر من التدريب الأساسي في مجال الصحة من خلال برنامج تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة أطباء بلا حدود^(٦٦).

٧٩- ويعاني الأطفال في المناطق الريفية بالفعل من أعلى معدلات الوفيات وسوء التغذية^(٦٧). بل وأن الأطفال المشردين في هذه المناطق معرضون لخطر أكبر^(٦٨) ويحول هروبهم في حالات كثيرة دون وصول برامج الحكومة القليلة القائمة أو برامج المنظمات غير الحكومية إليهم، مثل حملات التلقيح والبرامج الغذائية. ويعتقد أن معدلات وفيات الرضع والأمهات بين المشردين أعلى من ذلك بكثير وأن حالة سوء تغذية الرضع والأطفال المشردين منتشرة على نطاق واسع. وفي كثير من الحالات، شهد الأطفال المشردون مقتل أهلهم أو تدمير منازلهم. ونتيجة لذلك، فإن عددا كبيرا منهم يعاني من الاكتئاب ومن الكوابيس والخوف. ومع ذلك، فإن المساعدة النفسية - الاجتماعية التي يمكن عن طريقها تشجيع الطفل على التحدث عن تجربته محدودة جدا^(٦٩) وكثيرا ما تكون الطاقة التي يمكن للأهالي تخصيصها لهم ضئيلة بسبب كفاحهم اليومي من أجل البقاء^(٧٠).

٥ - الاحتياجات المتعلقة بالتنقل

٨٠- يبدو أن حرية التنقل في البلد هي، في الوقت الحالي، أقل تقييداً بكثير مما كانت عليه خلال سنوات الحرب عندما كانت حواجز التفتيش العسكرية أو التابعة للشرطة تمنع الهروب، وكانت العودة إلى "المناطق الحمراء" مستحيلة، وعمليات إعادة التوطين القسرية جارية في القواعد المدنية حسب ما أفادت به التقارير. ولقد أثارت مسألة أهم أثناء زيارة بعثة الممثل فيما يتعلق بالضغط الذي كان يمارس، على ما يبدو، على بعض المجتمعات لحثها على العودة إلى ديارها بالرغم من الأوضاع الأمنية غير المستقرة والأحوال المعيشية المتضعضعة. بل وذكر أيضاً أنه تم تشجيع بعض المجتمعات على العودة لرصد رد فعل مجموعات المعارضة المسلحة. وأفادت التقارير بأن مجموعة، على الأقل، من المجموعات العائدة إلى منطقة السلفا، رجعت قبل نهاية السنة الدراسية مسببة للأطفال ضياع هذه السنة عليهم (لم توجد أي مدارس في منطقة العودة)، وبعد انتهاء موسم الحصاد مما ترك العائدين بدون إمكانيات لتأمين سبل عيشهم. وقد أدى الجوع إلى وفاة بعض هؤلاء الأشخاص. أما العودات الطوعية أو التلقائية فهي ما زالت مستمرة، من جهة أخرى.

٦ - الوثائق الشخصية

٨١- لا توجد لدى العديد من المشردين وثائق شخصية، من قبيل شهادات الميلاد، أو بطاقات الانتخاب Libreta electoral (الكتيب الذي يسجل فيه أن الشخص أدلى بصوته في الانتخابات) التي تستخدم كوثيقة لإثبات الشخصية، أو دفتر الخدمة العسكرية Libreta militar (بطاقة التسجيل العسكرية). ويعتقد، وفقاً للتقديرات، بأنه في هوانكو مثلاً لا تتوافر لدى ٢٥ في المائة من الرجال المشردين، و ٣٥ في المائة من النساء المشردات ممن تجاوزوا ١٨ عاماً من العمر، وثيقة واحدة، على الأقل، من الوثائق المذكورة أعلاه، بل وقد يفتقر هؤلاء، في بعض الحالات، إلى جميع هذه الوثائق^(٧١). وكان الجنود والمنشقون المسلحون يصادرون،

من قبل، وثائق إثبات الشخصية كشكل من أشكال التخويف. وهكذا أضع أو أُلغى العديد من المشردين وثائقهم أثناء هروبهم. ويستحيل الحصول على الوثائق الرسمية بدون هذه الأوراق الثبوتية، كما لا يمكن الحصول على العمل في القطاع الحكومي، بل وتستحيل، أيضاً، المعاملات المصرفية. ويصبح الأشخاص الذين لا توجد لديهم وثائق شخصية موضع شبهة فورية، ولا سيما أثناء عمليات مداهمة مدن الأكوخ. كما ترفض بعض المدارس تسجيل الأطفال بدون شهادات الميلاد. ويتعرض الذكور الذين لا توجد لديهم دفاتر الخدمة العسكرية للتجنيد الإجباري.

٨٢- ولقد طلبت المنظمات غير الحكومية، منذ سنوات عديدة، إلى الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لإيجاد حل لهذا المشكل. وأقر القانون رقم ٢٥٠٢٥ الصادر في عام ١٩٨٩ إجراءات خاصة لمساعدة الذين لا تتوفر لديهم شهادات الميلاد على الحصول عليها، حتى وإن وجدوا في أماكن خارج منطقة منشئهم. ولكن ألغيت هذه الإجراءات الخاصة بمقتضى القانون رقم ٢٦٤٩٧ الذي وضع بموجبه سجل وطني لإثبات الشخصية والأحوال المدنية.

٧ - المسائل المتعلقة بالتملك والأراضي

٨٣- أثارت مسألة الأرض مراراً أثناء بعثة الممثل. والدولة تحمي حق امتلاك الأرض بموجب المادة ٨٨ من الدستور. بيد أن البعض يعتقد، بالرغم من ذلك، بأن الإصلاحات في هذا المجال ما زالت ضرورية. هذا فضلاً عن أن الأراضي المهجورة تصبح ملكاً للدولة يجوز لها بيعه. وهكذا تصبح ملكاً للدولة أيضاً الأراضي التي تهجر نتيجة أعمال العنف، باستثناء الحالات التي تمنح فيها السلطة الإقليمية المسؤولية عن الزراعة إعفاء^(٧٣). ويطلب، لمنح هذا الإعفاء، تقديم شهادة من السلطات العسكرية أو سلطات الشرطة تقرر وقوع أحداث العنف، بالإضافة إلى إبراز سند الملكية؛ غير أن الشخص الذي لاذ بالهروب لا يستطيع، في أغلب الأحيان، الحصول على هذه الوثائق. ولا توجد، بالإضافة إلى ذلك، أي معلومات مصنفة بصورة منهجية بشأن أوضاع العديد من الأراضي منذ عام ١٩٨٠. ويقدر أن ٣٠ في المائة فقط من ملاك الأراضي يحملون سندات تثبت ملكيتهم لها. ويعيش بعض المشردين في أملاك غيرهم وهم مهددون بالطرد منها؛ وقد استولى بعض الذين لم يهربوا على أراضي الذين هربوا. ولا توجد، بالنسبة لعدد كبير من المشردين أي وسيلة تمكنهم من إثبات حقوقهم في الملكية، وثمة قضايا عديدة لم تبت فيها المحاكم حتى الآن، والمشاكل لا تسوى بسرعة ولا بفعالية.

٨٤- ولم تكن نظم التسجيل والملكية تشمل، في إطار النظام الدستوري القديم، الأراضي التي تملكها المجتمعات لا الأفراد. ولكن الوضع قد تغير في الدستور الجديد. فأصبح يجوز، بناء عليه، أن تعلن الأرض المجتمعية أرضاً مهجورة، أيضاً، إن لم تزرع لمدة تتجاوز السنتين. وبينت مجموعات السكان الأصليين التي قابلها الممثل أن هذا النظام القانوني لا يأخذ في الاعتبار أن الحراثة القابلة للإدامة في منطقة السلفا تقوم على نمط الزراعة المتنقلة. وذلك، بالإضافة إلى أن القانون رقم ٢٦٥٠٥ الصادر في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ أصبح يجيز بيع هذه الأراضي، ويخشى البعض أن يغري البيع النقدي المجتمعات الأفقر، وأن تفقد هذه المجتمعات، بالتالي، أهم مواردها.

٨٥- ولقد نجحت مجتمعات السكان الأصليين في بيرو، إلى حد كبير، في صون أنماط معيشتها التقليدية وعاداتها. بيد أن الحروب التي نشبت والتشرد الذي حصل خلال العقود الماضية، قد عطلت الأنماط

التقليدية لاستغلال الأراضي، وأدت إلى تفاقم حالة التدهور البيئي وانخفاض الانتاج الزراعي انخفاضاً ملموساً^(٧٣).

٨٦- وأعربت مجتمعات السكان الأصليين عن اعتقادها بأن السلطات لا تأخذ في الاعتبار حقوقها في أراضيها المتوارثة عن أسلافها وحقوقها في التملك، وبأن هذه السلطات لا تولي أي اهتمام إلى صون تراثها الثقافي. وترى هذه المجتمعات أن عمليات شق الطرق وتنفيذ مشاريع أخرى لبناء الهياكل الأساسية قد تفضي، في بعض الحالات، إلى زيادة تشتيتها. وكانت هذه المخاوف منتشرة لدى مجتمعات السكان الأصليين في منطقة السلفا، حيث كانت هذه المجتمعات تحافظ بصورة تقليدية ولأسباب إيكولوجية على ملكية مشتركة لأراضيها^(٧٤). ومن المفارقات أن المجموعات التي قابلها الممثل قد أعربت عن رغبتها في تعزيز وجود الحكومة. بيد أن الهياكل الأساسية المطلوبة لتحقيق هذا الغرض ستسفر، بدون شك، عن عدد من النتائج الوخيمة، من قبيل زيادة الهجرة الداخلية والضغط على الأرض.

٨٧- ومن أخطر المشاكل التي تجلت للممثل أثناء زيارته لوائي ريوتامبو و ريو اينيه ما تمثل في النزاع الناشب بين مجتمعات الشانينكا و "المستعمرين" "colonos" أي المستوطنين الذين هاجروا من منطقة السييرا [سلاسل الجبال] إلى أراضي أخصب. ونظراً إلى أن جزءاً كبيراً من أراضي السكان الأصليين ما زالت غير مسجلة، تمكن المستوطنون من دخول هذه الأراضي والاستيلاء عليها. وشرع بعض هؤلاء في زراعة نبات الكوكا^(٧٥) وأخذوا يتاجرون بالمخدرات متحالفين، أحياناً، مع مجموعات المعارضة المسلحة. وهذا ما كانت عليه الحال، بصفة خاصة، في وادي ألتو هوالاغا وقد أعربت جماعات الاشانينكا عن خوفها من أن يمتد الاجرام والاتجار بالمخدرات إلى منطقة السيلفا الوسطى، أيضاً^(٧٦). ولا يمكن استبعاد حالات نزاع جديدة تسبب التشرّد. وقد تمكن مسؤولون حكوميون من تحديد بعض المشاكل الصحية التي كان المستوطنون يعانون منها في السيلفا، فضلاً عن الاختلال الذي سببه هؤلاء في التوازن البيئي مما أدى إلى ظهور مخاطر تهدد صحة مجتمعات أهل البلد^(٧٧). واعترفت السلطات في ساتيبو بأبعاد هذه المشكلة الهائلة، ولكنها أوضحت أيضاً أنه يجري الآن اتخاذ الخطوات الأولى لتنظيم عملية تشاورية للبحث عن الحلول.

٨ - القيم الأسرية والمجتمعية

٨٨- يعتبر تشتت الأسر والمجتمعات من أكثر المشاكل التي يعاني منها المشرّدون إثارة للتحدي. ولقد تبين أن كثرة النساء الأرامل والأطفال اليتامى تشكل سمة لكل مجتمع من مجتمعات المشرّدين أو العائدين التي زارها الممثل؛ ففي إحدى مجتمعات العائدين التي تعد ٨٥٠ فرداً في بويرتوأكوبا، تشكل النساء، على سبيل المثال، أغلبية الأفراد البالغين، بينما يشكل الأطفال ٥٠ في المائة من مجموع الأفراد؛ ويوجد بينهم ٧٠ طفلاً يتيماً. وتبين دراسة أجريت في أحياء أياكوشو الفقيرة جداً، أنه بين الأسر التي تعيش في هذه المنطقة والتي يبلغ عددها الإجمالي ١٧١ أسرة، تعول النساء الأرامل ٢٠٠ أسرة، بينما تعول الأمهات اللواتي اختفى أزواجهن أو جندوا قسراً ٩٥ أسرة أخرى^(٧٨). ولقد فقد عدد كبير من الأطفال أحد الأبوين أو كليهما سواء بسبب الوفاة أو لتشتت الأسرة. وتتم رعاية بعض الأيتام في مؤسسات تشرف عليها الكنيسة الكاثوليكية، أو في دور الأيتام التي تشرف عليها الدولة. ولكن هذه المؤسسات لا توجد إلا في المدن الرئيسية. ولا توفر الدولة، على ما يبدو، أي مساعدة فعلية للمناطق الريفية.

٨٩- وتنطوي آثار التشرد على الأطفال، اجتماعيا وأسريا، على انتهاج سلوك غير اجتماعي وتكتمي، كما ينتاب الأطفال، نتيجة الصدمة التي يعانون منها بسبب تفاوت الثقافات وما يواجهونه من تمييز في المعاملة، شعور بالعار تجاه أصلهم أو لغتهم. وكذلك تتأثر البيئة الأسرية بجو عدم الاستقرار، والخوف السائد وبالغياب المتكرر للأب. وتوصلت إحدى الدراسات المنجزة عن الأشخاص المشردين في أياكوشو إلى نتيجة مفادها أن ٩٣,١ في المائة من مجموع الأسر، تعاني من عدم وجود أي تفاهم أو اتصال، كما تعاني من عدم التسامح، والاستبداد، والعنف، والعدوانية^(٧٩).

٩٠- ولقد ظهرت النزاعات بين العائدين وأولئك الذين لم يرحلوا أبداً، أو بين المشردين الذين استعيدوا وأهاليهم. ولقد اشتكت النساء في حلقات المعالجة الجماعية المعقودة في ليما من عدم المبالاة والعداء اللذين عانين منهما في المدن حتى وسط مجتمعاتهن. وبقيت، من جهة أخرى، مجتمعات عديدة موحدة إلى حد ما في تشردها، كما حافظت على العديد من عاداتها وتقاليدها الثقافية. ويساعد ذلك على التخفيف، نوعاً ما، من حدة المشاكل المتعلقة بفقدان الأسرة وتششت المجتمع، ويسهل عملية العودة إلى مناطق المنشأ. ونتيجة للتشرد، أصبحت إمكانية اللجوء إلى الدولة أسهل بالنسبة إلى بعض المجتمعات التي أصبحت تشعر بدرجة أكبر من الاندماج. ولقد أسهم عمل العسكريين في المناطق الريفية في إضعاف السلطات المجتمعية في ميدان القانون والعدل. فتغيرت هياكل الزعامة التقليدية، وبل ومن المدهش أنها أصبحت أكثر ديمقراطية في بعض الحالات.

٩ - الاعتماد على النفس

٩١- تعتبر البطالة من المشاكل الرئيسية التي يواجهها المشردون ولا يستطيع هؤلاء الحصول على الائتمانات، عادة، لذا يكون من الصعب بالنسبة اليهم مباشرة أي نشاط تجاري مدر للدخل. وعندما يتمكن هؤلاء من الحصول على العمل، يكون هذا في القطاع الخاص الذي يستغلون فيه بسهولة. وتفيد المعلومات الواردة من إحدى المنظمات غير الحكومية العاملة في هواشيبا، بأن العديد من الأشخاص المشردين، ومن بينهم الأطفال، يعملون في معامل الطوب ويتقاضون أجوراً تتراوح بين ٢٢ و ٥٠ دولاراً في الأسبوع مقابل ١٢ ساعة عمل في اليوم. ويعمل آخرون في ميدان البناء. والواقع أن من يحصل على العمل يعتبر محظوظاً لأنه يؤمن الدخل لنفسه.

٩٢- ولقد اشتكت نساء عديدات من بين المشردات لأنهن أصبحن مضطرات الآن للقيام بكافة الأعمال بأنفسهن وذلك إما بسبب وفاة الزوج، أو لأنه "اختفى"، أو لأنه يشارك في الدوريات بصورة مستمرة ("están siempre rondando"). وقد تمكنت النساء من دعم بعضهن البعض من خلال نوادي الأمهات، والمطاعم الشعبية (comedores populares)، وغير ذلك من المنظمات النسائية الشعبية. ولم تنجح هؤلاء النساء، عندما تمكن من شراء الأغذية من سوق الجملة وطهي الأطعمة بكميات كبيرة، في تحسين نوعية طعام وصحة أسرهن ومجتمعاتهن فحسب، بل تمكن، أيضاً، من فتح تجارات صغيرة لخياطة القمصان والتنانير ومماسح التنظيف. وكثيراً ما تمكن من تنظيم حفلات لمشاهدة أشرطة الفيديو الصحية، وتنظيم احتفالات ثقافية، فحزن بذلك على احترام أزواجهن الذين كانوا يعارضون، في بادئ الأمر، قيامهن بهذه الأنشطة. ولقد كشفت هذه المنظمات عن وجود قيادات نسائية فذة. وبينت النساء أنهن يرغبن، بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع المدرة للدخل، أن ترسل الأموال إلى منظماتهن كي يتمكن من مساعدة أفقر فئات النساء بينهن. وكذلك، أعربن عن أملهن في الحصول على اعتراف قانوني يمكنهن من طلب القروض من الحكومة والمصارف الخاصة.

٩٣- ولقد اضطر العديد من الأطفال المشردين إلى مساعدة أهلهم على تأمين سبل العيش عوضاً عن الذهاب إلى المدرسة. وعلى أية حال، كان عدد كبير من المدارس مهدوماً، أو مغلقاً، ولم تكن تتوفر لدى العديد من الأطفال الوثائق الشخصية اللازمة لتسجيلهم في المدارس. والتعليم في المدارس العامة مجاني رسمياً، بيد أن العديد من المدارس لا يحصل إلا على تمويل غير كاف، فيضطر الأهل إلى دفع رسوم لتمكين المدرسة من تأدية مهامها. ويوجد عدد كبير من الأطفال الذين لا يلمون إلماماً كافياً باللغة الإسبانية مما يعيق التفاهم بينهم وبين مدرسيهم. ويضطر العديد من الأطفال المشردين إلى بدء الدراسة من جديد لدى قدومهم إلى المدن نظراً لتدني مستوى التعليم في المناطق الريفية. ومن بين الأسباب التي تدفع أعداداً كبيرة جداً من الأطفال إلى ترك المدرسة، فقدان الذاكرة الناشئ عن تجارب الصدمات التي أصيبوا بها، ونتيجة للعزلة، وفقدان الهوية الثقافية، وعدم قدرة أسر عديدة على الصمود نفسانياً. ولكن أسراً مشردة عديدة تحاول، بالرغم من المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها، الانخراط في نظام التعليم العام الذي يعتبر، في بيرو، مصدراً هاماً لبرامج التغذية والرعاية الصحية التي ترعاها الحكومة.

جيم - آفاق العودة أو الاستيطان البديل

٩٤- تشهد بيرو ميلاً كبيراً وواضحاً إلى العودة تشجعه الحكومة ومجتمع المانحين تشجيعاً تاماً. بيد أن الافتقار إلى الأمن وعدم توفر الظروف المعيشية المستدامة كثيراً ما تمنع العودة وتعيق تنفيذ مشاريع العودة وتسبب تشرد فئات جديدة. ولقد تبين أن عدم توفر التعليم في مناطق العودة يشكل، بصفة خاصة، عائقاً خطيراً يثبط العودة. وتضاف هذه المخاطر إلى مشكلة تنقل السكان المستمر تقليدياً لأغراض الزراعة أو لأغراض أخرى، وصعوبات الوصول والضعف المؤسسي الذي تعاني منه الدولة التي لا تستطيع منع إضفاء الطابع العسكري على الأنشطة الاجتماعية.

٩٥- ولقد قامت الحكومة، وعياً بهذه المخاطر، بوضع برنامج لدعم إعادة الإعمار (programa de Apoyo Para el Repoblamiento)، وتنفيذ عدد من المشاريع الخاصة بالهياكل الأساسية، ولا سيما، ما يتعلق منها بالطرق، والمدارس، والمراكز الصحية، للمساعدة على تحسين الظروف المعيشية في بعض المناطق الريفية. ويقوم رئيس الجمهورية، في جهد محمود يبذله لتفهم المشاكل المواجهة في المناطق الريفية، بزيارات متكررة للمستوطنات النائية ويحاول تلبية أشد الاحتياجات الحاحاً. ولقد رافقه الممثل، في بعض هذه الزيارات، بناء على دعوته، فتمكن من التعرف على أسلوب عمل الرئيس في هذا المجال.

٩٦- ولقد طلبت الحكومة المساعدة من بعض الحكومات والوكالات الدولية المانحة لتعزيز جهودها. كما اشتركت في مشاريع العودة بطرق مختلفة المنظمات الكنسية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من الوكالات الدولية. وطلبت الحكومة الدعم بصفة خاصة من المنظمة الدولية للهجرة لتصميم مشروع يسهل عودة ٢٥ ٠٠٠ شخص في غضون السنوات الثلاث القادمة. وتتوقع المنظمة الدولية للهجرة أن تكون قد أنجزت، بحلول نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مشروعاً نموذجياً لعودة زهاء ٢٥٠ شخصاً إلى هوامانكيكيا في مقاطعة أياكوشو. ولقد بدأت الأسر الأولى بالعودة إلى هذه المنطقة بعد مرور فترة قصيرة على مغادرة الممثل بيرو. وقامت المنظمة الدولية للهجرة، بهدف الحيلولة دون ظهور حالات تشرد في المستقبل، بإجراء مقابلات مع عائدين محتملين قبل عودتهم، كما عينت موظفين للقيام بأعمال الرصد في منطقة العودة لفترة لا تقل عن ثلاثة أسابيع. وكذلك أنشأت

وظيفة طبية، ومدّت سلكاً كهربائياً، وشقت طريقاً. (كان يجب، في الماضي، تسلق الهضبة على الأقدام لمدة ثلاث ساعات قبل الوصول إلى أقرب طريق).

٩٧- وبصفة عامة، بينت الدراسات التي أنجزتها المنظمة الدولية للهجرة^(٨٠) في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أن أي مشروع خاص بالعائدين يجب أن ينطوي على العناصر التالية^(٨١).

(أ) تعيين العائدين المحتملين؛

(ب) اختيار المجموعات التي ستشجع على العودة بعد أن تؤخذ في الاعتبار درجة الأمن المتوفرة في المنطقة، والحد الأدنى من الشروط المتاحة لإعادة بناء الهياكل الأساسية والنسيج الاجتماعي؛

(ج) تنفيذ برنامج صحي قبل العودة؛

(د) الشروع، قبل العودة، في توفير مساعدة نفسانية تمكن من التحكم بالانفعالات؛

(هـ) تعزيز حقوق الإنسان؛

(و) نقل المجتمعات بصورة منظمة؛

(ز) إعادة إدماج العائدين في مناطق المنشأ بعد إجراء تقييم (من قبل السلطات المجتمعية والهيئات التنفيذية، العامة والخاصة) للحد الأدنى من الشروط المتوفرة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحماية الذاتية، بالإضافة إلى امكانيات الكشف عن المنازعات الوشيكة؛

(ح) مواصلة التعليم؛

(ط) الرعاية الطبية؛

(ي) تنفيذ مشاريع التعمير المجتمعية؛

(ك) تقديم المساعدة التقنية للإنتاج الزراعي؛

(ل) تعزيز العلاقات الاجتماعية عن طريق الهيئات المعنية بتسوية المنازعات؛

(م) دمج برامج التنمية المتوسطة الأجل للتخفيف من حدة الفقر.

٩٨- ويوصى، بالإضافة إلى ذلك، في الدراسات التي أجرتها المنظمة الدولية للهجرة بتعديل القوانين بما يمكن من توفير ما يلزم لأولئك الذين لا توجد لديهم وثائق شخصية، وما يقر إجراءات للبت في شكاوى ملكية الأرض، ولنزع الطابع العسكري عن الدوريات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية تعنى بتسوية المنازعات.

وترد اقتراحات مشابهة في الدراسة التي أشرفت عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأنجزتها اللجنة الأندية للحقوقيين في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤^(٨٢).

٩٩- وثمة مشكل خطير يتمثل في الشعور السائد لدى بعض الذين بقوا في مناطقهم بأن الذين قد لاذوا بالفرار إنما تخلوا عن أراضيهم. وثمة من يعتقد بأنه صمد ليدافع عن أراضيهم في أصعب أيام الحرب، وهو يشعر بأن له حقوقاً، اليوم، في أراضي من اختار "المخرج السهل"^(٨٣). ويشعر المشردون، من جهة أخرى، بأنهم هربوا لأسباب مشروعة وأنه يجب ألا يؤثر هروبهم على حقوقهم في الملكية. وما زالت بعض التساؤلات تثار أيضاً حول مستقبل أراضي أولئك الذين آثروا عدم العودة إلى مجتمعاتهم في هذه المرحلة. فليس من الواضح ما إذا كان هؤلاء سيحتفظون بملكهم، على الأقل لفترة معينة، أو ما إذا كانت أراضيهم ستوزع على غيرهم.

١٠٠- وكانت النتائج التي أسفرت عنها المشاريع الحكومية ومشاريع الوكالات قليلة نسبياً مقارنة بضخامة الاحتياجات. فهناك، على سبيل المثال، ٥٧٩ مركزاً مجتمعياً تابعاً لبرنامج دعم إعادة الإعمار في أربع مقاطعات تشمل قرابة ٢٥٠ ٠٠٠ شخص. ولا يشمل هذا الرقم الأشخاص المشردين فقط، بل يشمل، أيضاً، مجتمعات بأكملها. وهذا يعني أن الأغلبية الساحقة من العائدين لا يستفيدون من البرامج الحكومية. وهذا ينطبق، بصورة خاصة، على المجتمعات التي يصعب الوصول إليها، مثل تلك التي توجد في العديد من المناطق الجبلية النائية، ومجتمعات السكان الأصليين في منطقة السلفا. فلم يشاهد، على ما يبدو، أي موظف من موظفي برنامج دعم إعادة الإعمار في ساتيو قبل مجيء الممثل إليها في شهر آب/أغسطس ١٩٩٥. ولقد أعربت مجتمعات العائدين إلى وادي ريو إينيه، على وجه الخصوص، عن استيائها للطريقة التي "رمي" بها أفرادها وهجروا في مناطق سكناهم، ولم يحصلوا على المساعدة التي كانوا قد وعدوا بها.

١٠١- ويفضل نحو نصف المشردين البقاء في مستوطناتهم في المدن^(٨٤) بالرغم من الظروف الصعبة والمهينة السائدة فيها، وذلك بسبب الخدمات المتوفرة في هذه المستوطنات من قبيل المدارس والتسهيلات الغذائية. فضلاً عن أن العديد من المشردين الأصغر سناً لا يستسيغون الحياة في المناطق الريفية. وبشكل عدم توافر المدارس في مناطق العودة عقبة رئيسية تعوق عودة أسر عديدة إلى ديارها.

١٠٢- وثمة مشكل آخر يتكلم عنه بعض المشردين فيما يتعلق بالعودة، وهو يتمثل في نفورهم من أن يصبحوا مرة أخرى طرفاً في نزاع لا يعنيهم: وهكذا يرفض العديد من المشردين الذين أجبروا على مناصرة بعض الجهات أثناء سنوات الحرب، الانضمام إلى لجان الدفاع عن النفس وهم لا يرغبون المجازفة بخطر أن يجندوا قسراً في مجموعات المعارضة المسلحة. وكذلك يخشى العديد من بينهم عمليات الاعتقال التعسفي، أو العمليات الانتقامية، فلسنوات عديدة، كان يشتبه بأن المغادرين هم من أنصار أو أعضاء مجموعة "الدرب الساطع". ولهذه الأسباب، انتقد بعض المشردين تركيز الحكومة على العودة مما حمل السلطات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على محاولة إكراه بعض المجموعات على العودة. وانتقد البعض الآخر عدم وجود تشاور مع منظمات المشردين، كما انتقدوا التركيز على المشاريع الضخمة الخاصة بالهياكل الأساسية عوضاً عن التركيز على المشاريع المعنية بالأسر وإعادة تأهيل المجتمعات.

١٠٣- ويبدو أن الحكومة لا تولي، في الوقت الحالي، اهتماماً جدياً لتوطين المشردين توطيناً دائماً في أماكن لجوئهم. فلا تقوم الوكالة الحكومية الوحيدة (برنامج دعم إعادة الإعمار) المعنية تحديداً بتوفير

المساعدة الى بعض المشردين، بتوفير هذه المساعدة إلا لمجتمعات العائدين. ولقد ذكرت الحكومة أن الذين يفضلون البقاء في المناطق التي يعيشون فيها الآن أو في أي منطقة أخرى من البلد (يشار إليها فيما يلي باسم مناطق الاستيطان البديل) سيستفيدون من برامج الرعاية الاجتماعية العامة. ولكن يعتقد المشردون بأن ما يعانونه من آثار النزوح يستوجب إيلاءهم اهتماماً ودعماً أفضل، وهو ما لا توفره المشاريع الحكومية الحالية التي لا يستفيدون منها إلا بصورة محدودة على أية حال، فضلاً عن أن برامج شبكات الأمان في بيرو، مثل شبكة FONCODES لا تبدو فعالة على وجه الخصوص^(٨٥).

دال - التدابير التي اتخذتها الحكومة

١- برنامج دعم إعادة الإعمار

١٠٤- لم تتخذ حكومة بيرو حتى مطلع التسعينات أي إجراءات لمعالجة مشاكل المشردين داخلياً. ولقد قام مجلس الوزراء، في عام ١٩٩١، بإنشاء اللجنة الفنية الوطنية المعنية بمشكلة السكان المشردين^(٨٦). وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين وإجراء الزيارات الميدانية لوضع التقرير الأول للجنة الذي قدم الى رئيس مجلس الوزراء في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢. وتم في أيلول/سبتمبر تقديم خطة تنفيذية. وعلى سبيل المتابعة لهذه العملية، أنشئ برنامج دعم إعادة الإعمار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة المشردين الى مواطن منشئهم. ويعتبر برنامج دعم إعادة الإعمار تابعاً، من الناحية المؤسسية، للمعهد الوطني للتنمية، وهو موجه الى الاستثمار في الهياكل الأساسية، وبصورة محدودة، الى تقديم المساعدة الوثائقية. ويعرف رئيس البرنامج هذا البرنامج بأنه مشروع للتنمية الاجتماعية يستهدف تقديم الدعم لأولئك الذين نزحوا نتيجة عنف الإرهابيين، وهم يرغبون الآن في العودة الى مناطق منشئهم. وتتركز مشاريعه أساساً في أربع مقاطعات هي: هوانكايو، وأياكوتشو، وأيوريمالك، وهوانكافيلكا. ويعتزم البرنامج الشروع، في مرحلة لاحقة، في تنفيذ مشاريع في كل من يونو، وهوانوكو، وأوكايالي، وكاهامركا، وباسكو. وتم في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات والتابعة لبرنامج دعم العائدين بهدف تنسيق التدابير التي تتخذها وزارات الصحة، والتعليم، والنقل، والزراعة، والدفاع، والصناعة، ومكتب الرئيس، وبهدف تعبئة الموارد على أساس متعدد القطاعات. وقد قابل الممثل ممثلين عن جميع الوكالات المذكورة أعلاه.

١٠٥- وتوجد لجان شبيهة في تكوينها باللجنة المشتركة بين الوزارات والتابعة لبرنامج دعم إعادة الإعمار، في المقاطعات المستهدفة بالبرنامج. وتناط بهذه اللجان ولاية تلبية جميع الاحتياجات الوثائقية الأساسية من حيث الغذاء، والصحة والتعليم. وأوضح المسؤولون في برنامج دعم إعادة الإعمار أن استراتيجيات البرنامج أصبحت اليوم قائمة على أساس مجتمعي وإن كان البرنامج قد نفذ، في بداية الأمر، كمشروع لمساعدة العائدين فقط. وكان القاسم المشترك لطروحات هؤلاء المسؤولين هو موضوع عدم كفاية الأموال التي يتم توفيرها لتنفيذ المشاريع الضرورية.

١٠٦- وأشار بعض المنظمات غير الحكومية الى أنه بالرغم مما قدمته الوكالات المانحة من أموال لبرنامج دعم إعادة الإعمار والمعهد الوطني للتنمية، لم تكن الخدمات الموفرة كافية كما أنها لم تصل الى مجتمعات عديدة. واشتكت منظمات المشردين كذلك عن عدم قيام برنامج دعم إعادة الإعمار باستشارتها بالرغم من

كونها أكثر قدرة على بيان الاحتياجات الأساسية لمجتمعات المشردين والعائدين والظروف السائدة في مناطق منشئهم.

٢- البرامج الأخرى لتقديم الدعم في حالات الطوارئ^(٨٧)

١٠٧- يوجد عدد من الوكالات الحكومية الأخرى التي أسندت إليها ولاية تلبية الاحتياجات الفورية والإنمائية. وتشمل هذه الوكالات FONCODES التي أنشئت في عام ١٩٩١ بوصفها وكالة مالية مسؤولة عن إدارة ما تستثمره الدولة اجتماعياً لصالح أفقر القطاعات في البلد؛ ووكالة PRONAA التي أنشئت في شباط/فبراير ١٩٩٢، وقدمت بعض المساعدة الغذائية لأفقر فئات السكان؛ والمعهد الوطني لرفاه الأسرة (INABIF) الذي أنشئ في عام ١٩٨١ لتقييم وتوجيه السياسة التي تتبعها الحكومة في المسائل المتعلقة برعاية الأسرة^(٨٨).

٣- التدابير القانونية

١٠٨- لم تتخذ، قبل زيارة بعثة الممثل، أي تدابير ملموسة لتلبية بعض أكثر احتياجات المشردين إلحاحاً. ولم تتخذ أي مبادرات بالرغم مما قدمته الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية من اقتراحات متنوعة وما عرضته من مشاريع قوانين. وقد أشار رئيس لجنة حقوق الإنسان وإحلال السلم التابعة للكونغرس أن المجلس التشريعي، ينظر، الآن، في مشروع قانون.

٤- النهج المتبع إزاء المنظمات غير الحكومية

١٠٩- لا تتبع الحكومة، على ما يبدو، أي سياسة مؤسسية تقوم على التشاور مع المجتمع المدني. ولقد ذكرت المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل حقوق الإنسان، على وجه الخصوص، أن الموقف الذي تقفه الحكومة إزاءها ليس موقف صد فحسب، بل إنه ينطوي على العداء أيضاً. وكان الشعور السائد عموماً هو أن الحكومة تعرض عن إشراك المنظمات غير الحكومية الدولية، والكنيسة، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمنظمات الشعبية، بل وحتى منظمات المشردين ومجتمعات السكان من أهل البلد والفلاحين، في مشاريعها. وقد أوصى الممثل الحكومة بقوة، في الجلسات التي عقدها مع قادة الحكومة، وبينهم رئيس الجمهورية، بأن تتشاور وتتعاون مع المنظمات غير الحكومية والأوساط المعنية بحقوق الإنسان، في معالجة احتياجات المجتمعات الفقيرة المهمشة، ولا سيما احتياجات المشردين داخلياً.

١١٠- لذا كان من الإيجابي للغاية أن تكون الحكومة ممثلة، في شخص رئيس لجنة الكونغرس المعنية بحقوق الإنسان وإحلال السلم، وفي شخص مدير برنامج إعادة الإعمار، في الحلقة الدراسية - حلقة العمل التي نظمها الفريق العامل الوطني المعني بمشكلة التشرد، وهو اتحاد مؤلف من المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأشخاص المشردين داخلياً، وقد ألقى الممثل كلمة في جلستها الختامية. بل إن مشاركة الحكومة هذه تبدو حتى أكثر إيجابية بالنظر إلى أنها كانت قد انسحبت مرتين من المشاركة في رعاية محفل وطني معني بمشكلة التشرد كان من المزمع عقده في وقت سابق من العام.

هـ - دور الجماعات غير الحكومية

١- المنظمات الشعبية ومنظمات المشردين

١١١- المشردون في بيرو منظمون الى درجة لم يشهد الممثل لها مثيلاً في أي بلد آخر. فهناك منظمات على جميع المستويات تعمل لصالح المشردين، والعائدين وأولئك الذين اختاروا التوطين البديل. ولقد أنشئت هذه المنظمات في وقت كان النزاع محتدماً فيه، وكانت الحكومة المدنية والمنظمات غير الحكومية قد رحلت على حد سواء. وكانت هذه المنظمات ضعيفة جداً، في بادئ الأمر، كما كان قادتها مهددين دائماً بالعنف. ولقد أصبح المشردون يحاولون اليوم، من خلال الأفرقة العاملة المحلية واتحاداتها، رفع أصواتهم كي تسمع مطالبهم، كما يحاولون المشاركة في حل مشاكلهم. ويوجد سواء في مجتمعات السكان الأصليين، أو المجتمعات المحلية قادة أفذاذ أثاروا اعجاب الممثل بما أبدوه من التزام تجاه مجتمعاتهم ومن حكمة في أفكارهم الخاصة بمستقبلهم. ولم تنجح المنظمات النسائية في تدبير المساعدة الغذائية والطبية الأساسية فحسب، بل نجحت، أيضاً، في توفير محفل لإجراء المناقشات وتأمين الدعم الاجتماعي. ويقدر أن يكون عدد المشتركات في نوادي الأمهات (Clubs de madres) في أياكوشو قد بلغ ٨٠ ٠٠٠ امرأة.

٢- المنظمات الغوثية ومنظمات حقوق الإنسان

١١٢- كانت المنظمات الكنسية بين أول جهات التي وفرت المساعدة الغوثية للمشردين وشجعتهم على تنظيم أنفسهم. وتقوم هذه المنظمات، اليوم، بدعم مشاريع العودة والتوطين على حد سواء. ولقد وفرت هذه المنظمات التدريب في مجال حقوق الإنسان والمساعدة القانونية أيضاً. وللكنيسة في بعض مناطق البلد، ولا سيما في منطقة السلفا وجود أقوى من تواجد الجيش أو الحكومة المدنية؛ ولقد كانت الإرساليات، في سنوات الحرب، الطرف الخارجي الوحيد الذي تمكن من توفير أي نوع من الحماية للمجتمعات المحلية المنكوبة؛ وكم دفع المبشرون حياتهم ثمناً للإجهاار بمعارضتهم لجماعة "الدرب الساطع".

١١٣- وتوجد مجموعة من المنظمات الأخرى التي توفر الخدمات بما في ذلك المعونة الغوثية، والمساعدة الطبية والنفسانية - الاجتماعية، والتعليم في مجال حقوق الإنسان^(٨٩)، والمساعدة القانونية، والتدريب لقادة المجتمعات. ولقد أسهمت منظمات غير حكومية عديدة في مبادرات التنسيق المختلفة، ومن ذلك مثلاً الفريق العامل الوطني المعني بمشكلة التشرد.

١١٤- ولكن نطاق أنشطة هذه المنظمات لا يزال محدوداً في أغلب الأحيان، بالرغم من الدعم الذي توفره لها المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات المانحة. ففي أياكوشو، مثلاً، لربما يستفيد ٢٠ في المائة من السكان، على وجه التقدير، من نوع ما من المساعدة ولكن ليس من خلال برنامج متكامل لتقديم المساعدة. أما عدد المنظمات غير الحكومية الموجودة في منطقة السلفا فهو قليل جداً.

١١٥- وما زالت العلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية متوترة ومحدودة بالرغم من كثرة هذه المنظمات في بيرو ومن درجة التنظيم العالية في المجتمع المدني. فالحكومة تقف موقف الارتياح مما تسميه "غابة" المنظمات غير الحكومية وهي تعارض صراحة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان التي دمغتها بالشبهة علناً. ولقد كان موقف الحكومة من منظمات حقوق الإنسان موضع حوار بين الممثل ورئيس

الجمهورية بحضور الوزراء وكبار المسؤولين. وأعرب الممثل عن رأي مفاده أن الحوار بين الحكومة وهذه المنظمات قد يكشف ليس فقط عن مواطن اختلاف يجب تسويتها، بل إنه قد يكشف، أيضاً، عن مواطن اتفاق وتعاون، ولا سيما في ضوء الجهود التي يبذلها الرئيس إزاء الفقراء في الأرياف، وفي ضوء ضرورة تقديم المساعدة للمشردين داخلياً.

١١٦- وثمة سبب آخر يثير القلق، ألا وهو عدم التنسيق الذي يظهر أحياناً فيما بين المنظمات غير الحكومية المحلية (بما فيها المنظمات الكنسية)، وبين المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الشعبية للمشردين. ولقد اشكت بعض المنظمات الشعبية من أن المنظمات غير الحكومية تمارس الوصاية عليها أو تستغلها لجمع تبرعاتها أو لأغراض سياسية أخرى.

٢- المانحون الدوليون ومنظمات أخرى

١١٧- لم يكرس أي اهتمام دولي فعلي لمشكلة التشرد الداخلي حتى عام ١٩٩١ عندما نشرت لجنة الولايات المتحدة لللاجئين تقريرها عن المشردين داخلياً في بيرو^(٩٠). وقامت وكالات دولية ومنظمات غير حكومية مختلفة، فيما بعد، بإيلاء اهتمام أكبر لهذا الموضوع. كما قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ عام ١٩٩١، في إطار عملية الوقاية، بانجاز دراسات عن الأشخاص المشردين داخلياً. ولكنها قررت عدم التدخل مباشرة لأن "المعايير الخاصة بتدخل المفوضية لم تكن مستوفاة، أولاً، لأن الحالة لم تكن تتصل بالأنشطة المشمولة بولايتها، وثانياً، لأنه لم يكن هناك ما يدل بوضوح على أن وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة تبذل جهوداً، في ميدان المساعدة الإنسانية يمكن للمفوضية أن تكملها بأنشطتها^(٩١)". وأبدت المفوضية، في الوقت نفسه، استعدادها للمشاركة في تقديم المساعدة شريطة أن توضع برامج مشتركة بين الوكالات لمعالجة مسألة الوثائق القانونية؛ والخدمات الاستشارية لهيئة الأشخاص المشردين للعودة؛ ومبادرات للتوعية العامة بهدف تعبئة الدعم المالي الدولي.

١١٨- وساهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة في دراسة أنجزت في عام ١٩٩٢ عن التشرد وأحوال الجنسين، والتنمية، قدمت إلى اللجنة الفنية التابعة للحكومة^(٩٢). وقام برنامج الأمم المتحدة الانمائي، منذ ذاك الحين، بتقديم المساعدة للمعهد الوطني للتنمية ولبرنامج دعم إعادة الإعمار، بينما قامت وكالات أخرى مثل برنامج الأغذية العالمي بتقديم المساعدة الغذائية للوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. كما قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بانجاز بعض البرامج لصالح الفقراء بتكلفة بلغت ١٢٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة، واستفاد العائدون والأشخاص المشردون داخلياً من بعض هذه البرامج. وتنفذ اليونيسيف أيضاً برامج غذائية وصحية وتعليمية متنوعة لصالح الأطفال اليتامى والمشردين في أياكوشو ومنطقة الأمازون الوسطى.

١١٩- ولقد أدت المنظمة الدولية للهجرة دوراً هاماً جداً في بيرو: وفي عام ١٩٨٠ عقدت الحكومة مع المنظمة الدولية للهجرة اتفاق تعاون اعتبرت الهجرة الداخلية بموجبه مجال تعاون يتسم بالأهمية. وطلبت بيرو، في عام ١٩٩٤، أن تقدم لها المنظمة الدولية للهجرة المساعدة التقنية، فأعدت المنظمة، بناء على هذا الطلب، تقريرين نشرتا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥^(٩٣). وشرعت المنظمة الدولية للهجرة، على النحو المبين أعلاه، في تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج وضع لمساعدة المشردين على العودة إلى مواطنهم الأصلية.

١٢٠- ولقد كان للجنة الصليب الأحمر الدولية وجود قوي في بيرو خلال سنوات الحرب. فقدمت هذه اللجنة المساعدة لأعداد كبيرة من المشردين، والأرامل، واليتامى في كل من أياكوشو، وأبوريماك، وهوانكافيليك، وسان مارتين، وهوانوكو. كما قدمت المساعدة الغوثية للأشخاص المشردين لفترة شهرين أو ثلاثة أشهر عقب التشرد عندما لم تتوفر لهم أي موارد أخرى.

١٢١- ويذكر بين الجهات المانحة الأخرى، "أوكسفام" (منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع)^(٩٤) التي توفر التمويل للمنظمات غير الحكومية المحلية التي تشجع المشردين على تنظيم أمورهم بأنفسهم. ولقد أشرف المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية على مشاورات أجريت بشأن مشكلة التشرد واللجوء في المنطقة الأندية في عام ١٩٩٣. وقد تم بعد هذه المشاورات اعتماد الإعلان الأندي بشأن التشرد واللجوء. واتخذ مكتب تابع لهيئة الخدمات الاستشارية في مجال المشاريع، المؤلفة من اتحاد مجالس بلدان أوروبا الشمالية للاجئين (منظمات غير حكومية) مركز له، فيما بعد، في مدينة ليما.

١٢٢- كما أفضى التعاون الثنائي بين حكومة بيرو وحكومات أخرى إلى عدد من المشاريع التي استفاد منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الأشخاص المشردون داخلها^(٩٥). ولقد كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجهة المانحة التي وفرت أكبر قدر من المعونة الغذائية لبيرو كما قدمت الدعم المالي لعدد من مشاريع حقوق الإنسان والمشاريع التي أعدتها الحكومة لصالح العائدين.

١٢٣- وتقيم المنظمات الدولية حواراً أفضل من ذلك الذي تجريه المنظمات غير الحكومية المحلية مع الحكومة المركزية والسلطات العسكرية المحلية. ولكن مستوى التنسيق فيما بينها لا يزال يحتاج إلى التحسين، حسبما ذكر ممثلو هذه المنظمات خلال بعثة الممثل. وتفتقر هذه المنظمات إلى نهج شامل تتبعه إزاء السياسات الحكومية الخاصة بالمشردين داخلها، ولا سيما تركيزها على العودة.

ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الإصلاحات الهيكلية وإقرار السلم

١٢٤- لقد كان السبب الرئيسي الذي أدى إلى تشرد مليون بيروي خلال السنوات الـ ١٥ المنصرمة هو النزاع الناشب بين مجموعات المعارضة المسلحة والقوات المسلحة الحكومية. ولقد عاد البلد من شفير الفوضى قبل بضع سنوات إلى حالة طبيعية نسبياً اليوم، واستعيد الأمل بعودة الحياة إلى مجراها الطبيعي ثانية. ولكن يصعب تصور كيف يمكن أن يعود الاستقرار الحقيقي إلى البلد طالما لم تعالج الأسباب الأساسية المؤدية إلى العنف. فما زالت مناطق شاسعة من البلد في عزلة نسبية، وما زالت الانشقاقات الاقتصادية والاجتماعية قائمة بين مختلف المجموعات الإثنية.

١٢٥- وجدير بالتذكير أن المعارضة المسلحة اشتدت في أكثر المقاطعات عزلة وفقراً. وبالرغم من أن السياسات الإيديولوجية "النخبوية" التي أخذت بها مجموعة "الدرب الساطع"، بالإضافة إلى عملياتها الإرهابية العديدة، قد أفقدتها شعبيتها بسرعة، ومع أن العنف قد تراجع اليوم، فيجب ألا يغيب عن البال أن التئام الجراح التي فتحتها النزاع في قلب مجتمعات عديدة سيستغرق وقتاً أطول بكثير.

١٢٦- ويجب على الحكومة، كي تتأكد من أنه لا رجوع في عملية إقرار السلم، أن تعالج أوجه عدم الانصاف الهيكلية في المناطق الريفية، وأن تشرك مواطنيها في هذه المشاريع، وتضمن لهم حماية حقوقهم الإنسانية واحترامها، وأن تلتزم بتلبية احتياجاتهم الحقيقية.

باء- مشاركة المجتمع المدني

١٢٧- اتخذت الحكومة، في الوقت الحالي، موقفا متصلبا مدعية بأنه يمكن، فور دحر الإرهاب، الشروع في عملية التنمية، كما يمكن للذين تشردوا بسبب الارهاب أن يعودوا إلى ديارهم. ولكن المشردين، وفقا لما احتج به أحد قادتهم ينظرون إلى أحوال تشردهم والمشاكل المتصلة بها باعتبارها من المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم يسببها المنشقون المسلحون فحسب، بل يسببها أيضا جميع عملاء العنف وأن هذه المشاكل تتصل بالأسباب الأساسية المؤدية إلى نشوب النزاع. وهم ينتقدون الحكومة، بناء على ذلك، معتبرين أن اهتمامها الرئيسي يكمن، على ما يبدو، في كيفية عكس اتجاه موجة الهجرة الجماعية إلى المراكز الحضرية. ويريد المشردون أن تكون منظماتهم أطرافا تشارك أتم المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. وهم يريدون، حيثما تمكنوا بعد سنوات من العمل المضني التكيف مع الأوضاع الحضرية، أن يتاح لهم خيار البقاء في تلك المناطق. ولا بد من فتح باب الحوار بين المشردين والحكومة لإيجاد حل لهذه المسألة. ويجب أن تولي الحكومة الأولوية لدعوة المواطنين البيرويين إلى المشاركة في عملية إقرار السلم وفي مشاريع التنمية.

١٢٨- ويجب السعي لتعزيز التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. فبوسع المنظمات غير الحكومية أن توصل، بالتعاون مع منظمات المشردين، المساعدة إلى المناطق النائية. وهي التي تستطيع على نحو لا يضاهي تقديم الخدمات الانمائية المجتمعية لإعادة تكوين النسيج الاجتماعي. وتعتبر الحلقة الدراسية التي شارك فيها الممثل بمثابة خطوة أولى مشجعة نحو مزيد من التعاون والحوار. ويعرب الممثل عن أمله الصادق في أن تتخذ الحكومة ومجتمع المنظمات غير الحكومية والمشردون من ذلك نقطة انطلاق في أعمالهم المقبلة.

جيم- احترام حقوق الإنسان

١٢٩- تعتبر الشرعية الركن الأساسي للقانون والنظام في أي بلد. فإن بدا، في الأجل القصير، أن التحايل على حكم القانون قد يكون فعالا في تسوية بعض المشاكل الهيكلية، فإن ذلك يؤدي في الأجل الطويل، إلى فقدان الشخص لشعوره بالأمن وترسيخ عدم الانصاف وزيادة إمكانية الافلات من العقاب. وبالرغم من انخفاض عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ما زال يوجد في المناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ شعور بأن أي شيء يمكن أن يحدث، ولا سيما في ضوء الحصانة شبه التامة التي يتمتع بها العسكريون. وهذا يرجع، كما أقر بعض كبار الموظفين الحكوميين، إلى أن أطراف النزاع ستحافظ، على ما يبدو، على عقلية العنف في السنوات المقبلة.

١٣٠- وما يلاحظ حاليا في بيرو هو عدم ثقة الزعماء بحكم القانون وبالسلطة القضائية وما ينجم عن ذلك من قصور في عمل السلطتين التشريعية والقضائية على حد سواء. ويجب إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب حاليا، كما يجب أن يعاد النظر في القوانين التي تنتهك المعايير الدولية (مثل قوانين العفو) وأن تعالج هذه القوانين بإدخال إصلاحات قانونية ومؤسسية جذرية إلى حد أبعد مما يحدث الآن،

قبل أن تصبح هذه القوانين مصدر استياء متجدد. واسترعى الممثل الانتباه، على وجه الخصوص، إلى التوصيات الواردة في التقرير الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي عن بعثته إلى بيرو (انظر E/CN.4/1994/7/Add.2) وهي توصيات ما زالت صالحة وتتناول مسألة الإفلات من العقاب، ونظام العدالة المدنية، ولجان الدفاع عن النفس. وينبغي التركيز على إيجاد حل لما تبقى من حالات "الاختفاء"، كما يجب وضع آلية فعالة لتقديم التعويض لضحايا الانتهاكات.

١٣١- ويجب أن يكون السعي للتعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية التي فازت بفضل أعمالها وخبرتها بالاحترام على الصعيد الدولي (عوضاً عن تجريمها)، ومع المؤسسات الدولية المتخصصة (مركز حقوق الإنسان)، عنصراً من العناصر الضرورية للشروع في مثل هذه الإصلاحات^(٩٦).

١٣٢- ويجدر التذكير هنا، فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها جهات بخلاف الدولة، بأن القانون الدولي يعترف ببعض حالات المسؤولية الشخصية التي يمكن أن تنطبق على جهات فاعلة أخرى غير الدولة، ولقد شجبت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية هذه الانتهاكات مراراً. ولكن سيظل الانفاذ على الصعيد الدولي نادراً نسبياً، إلى أن تتخذ الدول بصورة جماعية التدابير اللازمة لضمان محاكمة مرتكبي هذه الجرائم محاكمة دولية. وتقع على عاتق الدول مسؤولية أساسية تتمثل في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المهددين أو المنكوبين بالعنف الذي تمارسه جهات غير الدولة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى منع اندلاع أعمال العنف هذه.

١٣٣- ويتسم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على الصعيد المحلي، بأهمية بالغة عموماً. وينبغي العمل على تعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان في المدارس والجامعات والقوات المسلحة. كما ينبغي النظر في إنشاء لجان محلية لحقوق الإنسان تشترك فيها جهات تابعة للدولة فضلاً عن المجتمع المدني. وسيكون من شأن هذا أن يسهل الإبلاغ عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتسويتها.

دال- وقع التشرد على السكان الأصليين

١٣٤- تنتمي الأغلبية الساحقة من المشردين إلى جماعات السكان الأصليين والسكان من أهل البلد. ولقد غير العنف والتشرد طريقة حياتهم تغييراً جذرياً. فتغير حتى أسلوب بنائهم لمنازلهم وشكل تنظيمهم لهيكل مجتمعهم^(٩٧). وقد لاحظ الأخصائيون النفسانيون والاجتماعيون الذين يعملون معهم أنهم أشد معاناة من أي مجموعة اجتماعية أخرى في منطقة الأنديز فهم إذ يستأصلون من جذورهم يفقدون كل ما يربطهم بأرضهم وتقاليدهم. ويتفاقم ما يعانونه من الأسى، والاكتئاب، والشعور بالذنب، والحنين، وفقدان الهوية من جراء العوائق التعليمية واللغوية^(٩٨)، والمشاكل الصحية الخطيرة، والإجرام، والمخدرات، وعدم الاستقرار. ويعاني المشردون، نتيجة ذلك، من صعوبات كبيرة في التكيف مع الحياة في مناطق اللجوء، ولا سيما في المدن.

١٣٥- النساء. لقد كانت المشرديات أكثر تأثراً بالعنف والتشرد وذلك لأسباب عديدة: لأنهن ينتمين لمجتمعات مهمشة؛ أو لأن أسرهن تعرضت للعنف؛ أو بسبب وضعهن العائلي الذي يفرض عليهن الخنوع ويعرضهن للاعتداء؛ أو لأن كونهن إناثاً يعرضهن لخطر العنف الجنسي؛ أو لأن مشاركتهن في بعض المنظمات تفضي إلى اضطهادهن. ولقد أتاح التشرد لبعض النساء فرصاً جديدة لتنظيم أنفسهن والقيام بأدوار جديدة؛ بيد أنه رسخ، بالنسبة إلى الأغلبية، النظم التي تفرض الخضوع على الإناث. وتضطر النساء اللواتي يعملن

لتأمين سبل عيش أسرهن إلى العمل فوق طاقتهن والتعرض للاستغلال وسوء المعاملة. ويؤدي فقدان الزوج أو الإبن، مع ما ينجم عنه من آثار عاطفية أو اقتصادية وخيمة أو آثار تمس المركز الاجتماعي للمرأة، إلى فقدان الحماية والحقوق التي كان "يمكن" للزوج أن يؤمنها من قبل. وقد تكون أوجه عدم المساواة على أساس الجنس بالغة في مناطق العودة التي يقوم فيها أفراد الدوريات بدور الحماية، وهم جميعهم من الرجال؛ ويتفاقم الوضع نتيجة عدم وجود نظام رسمي لإقامة العدل أو نتيجة تعذر الوصول إليه.

١٣٦- الأطفال. إن المشاكل التي يواجهها الأطفال المشردون هي مشاكل خطيرة أيضا وأهمها عدم كفاية الفرص المتاحة لهم في مجال التعليم، والمشاكل الصحية، وعدم كفاية دعم الأسرة، والصعوبات المواجهة في الاندماج في المجتمعات الحضرية، فضلا عن صعوبات إعادة الاندماج في المجتمعات الريفية في حالة العائدين. أما الأطفال الذين جندوا من قبل أحد أطراف النزاع والذين أصيبوا بصدمات بالغة من جراء العنف الذي اشتركوا في ممارسته، فهم يحتاجون إلى عناية متخصصة، ولا سيما في مجال إعادة التأهيل والدعم النفسيين.

١٣٧- وتبين المنظمات غير الحكومية العاملة مع المشردين ضرورة تركيز المشاريع الحكومية على التعليم وإعادة تأهيل الأسر، وعلى مهارات التدريب والإدارة، والتعليم باللغتين، والدعم النفسي-الاجتماعي. وترى هذه المنظمات أن المشاريع الصغيرة تعود بفائدة أكبر من المشاريع الضخمة المخصصة للهياكل الأساسية، نحو المستشفيات أو المدارس الكبيرة، وبالنظر إلى القدرة التي برهنت عنها المنظمات النسائية الشعبية، مثل نوادي الأمهات والمطاعم الشعبية في تلبية العديد من هذه الاحتياجات، ينبغي النظر بجدية في تخصيص أموال إضافية لها. ويمكن الاعتماد أيضا على المنظمات غير الحكومية التي عملت منذ سنوات عديدة مع المشردين للحصول على معلومات قيمة، كما يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ مشاريع الحكومة أو الوكالات.

هـ- حماية المشردين داخليا

١٣٨- ثمة مشاكل تتعلق بالحماية تثير قلقا خاصا في حالة المشردين داخليا وإن كان العديد من البيرويين يعانون منها بصفة عامة. وتنطوي هذه المشاكل، على وجه الخصوص، على مسائل تتعلق بالوثائق الشخصية، والحرية الشخصية، والأرض.

١٣٩- ويؤدي عدم توفر الوثائق الشخصية إلى زيادة خطر التعرض للاعتقال التعسفي، وتوجيه التهم جزافا، والتجنيد القسري من قبل القوات المسلحة. ويجب أن تبذل الجهود، بما في ذلك الإصلاحات القانونية الضرورية، لتيسير تسجيل الأشخاص المشردين في مناطق إقامتهم وتزويدهم بالوثائق اللازمة. وينبغي التركيز على معالجة جميع حالات الأشخاص الذين لديهم (قضايا معلقة) والبت فيها بسرعة. كما ينبغي القضاء على ممارسة التجنيد القسري والقيام عن كثب بمراقبة جميع أنشطة لجان الدفاع عن النفس.

١٤٠- ويجب التعجيل في الجهود الرامية إلى تسجيل جميع الأراضي، وتوفير سندات الملكية لأولئك الذين لا تتوفر لديهم، ولتعزيز نظام البت في ملكية الأراضي المتنازع عليها. وينبغي وضع السياسات العادلة ومبادئ التنمية المستدامة في الحسبان، لا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية في منطقة السلفا عند اتخاذ القرارات بشأن الأراضي التي توارثها أفراد هذه المجتمعات عن أجدادهم، كما ينبغي تعزيز وتوضيح الوضع

القانوني لهذه الأراضي. فقد تكون لهذه المجتمعات، في إطار القانون الدولي الناشئ، حقوق تقضي برد وإصلاح أراضيهم وتعويضهم عن استغلالها أو استخدامها دون موافقتهم الحرة وعلمهم بذلك، بغض النظر عما إذا كانت لديهم سندات ملكية رسمية أم لا.

١٤١- ويذكر الممثل هنا بأن المبادرات التشريعية المقدمة استناداً إلى الأسس المذكورة ما زالت منذ سنة ونيف معروضة على الكونغرس الذي لم يبت فيها حتى الآن. وينبغي إيلاء هذه المبادرات قدراً أكبر من الاهتمام، كما ينبغي البت فيها على سبيل الأولوية. كما ذكر الممثل بالاقتراحات التي تضمنها تقرير اللجنة الأندية للحقوقيين وتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(٩٩)، بشأن نوعية الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في مراحل الوقاية، والطوارئ، وما بعد الطوارئ في مجالات العدالة، والأغذية، والصحة، والرعاية النفسانية، والتعليم، والعمل، وتأمين الدخل.

واو- وضع استراتيجيات وقائية

١٤٢- وبالنظر إلى أن مناطق عديدة من البلد أصبحت تتمتع بمستوى أكبر من الأمن، وأن مجتمعات عديدة عادت لتستأنف حياتها العادية، أصبح من الضروري أن تقوم هذه المجتمعات بوضع استراتيجياتها الوقائية الخاصة لحماية نفسها من نشوب أعمال عنف جديدة. ويجب ألا يشكل تسليح الدوريات الطريق الوحيد لتحقيق هذه الغرض؛ فقد يكون تعزيز الهياكل المجتمعية وتشجيع التضامن والحث على وضع آليات لتسوية النزاعات نهجاً أفضل من حيث الفعالية والمساهمة البناءة. إذ يبدو، على سبيل المثال، أن مجموعة "الدرب الساطع" قد أخفقت نسبياً في اختراق المجتمعات الناطقة بلغة أيمارا بسبب الخصائص الثقافية التي تنفرد بها هذه المجتمعات. وقد بدأت عملية النزوح في مقاطعة بونو في وقت متأخر مقارنة بمنطقة السلاسل الجبلية "sierra"، وكانت المعلومات المتوفرة عن الحال في تلك المنطقة أقل تفصيلاً. وقد يكون من المفيد كشف أسباب ذلك واقتراح استراتيجيات وقائية يمكن أن تطبق في مجتمعات أخرى.

زاي- زيادة الدعم الحكومي

١٤٣- كان الدعم الذي قدمته الدولة للمشردين ولأفقر فئات مواطنيها، عموماً، دعماً شحيحاً. وقد كانت إجراءات الحكومة بطيئة ومتناقضة في تنفيذ برامج شبكات الأمان عندما اتخذت تدابيرها التقشفية في أوائل التسعينات؛ ونتيجة ذلك ما برحت الخدمات الاجتماعية تتدهور بصورة مطردة على مدى السنوات العشر الأخيرة. ورغم بذل بعض الجهود، بما فيها جهود الرئيس الشخصية، لمساعدة أكثر المجتمعات تهميشاً، فإن هذه الجهود تظل متخصصة وشبه خيرية في طبيعتها^(١٠٠). يضاف إلى ذلك أن المركزية المترسخة تعني أن المشاريع لا توضع على أساس مراعاة خصوصيات كل مجتمع مراعاة كافية وأن الأموال لا تصل لهذه المجتمعات إلا ببطء شديد.

١٤٤- ويلزم توفر عزم سياسي أقوى لتمويل المشاريع الاجتماعية، بما في ذلك المشاريع التي تقدم المساعدة للمشردين والعائدين. أما برنامج دعم إعادة الإعمار فهو، على ما يبدو، وكالة ناقصة التمويل وغير فعالة نسبياً، بيد أنه بالنظر إلى أن البرنامج قد اكتسب بعض الخبرة وقدراً من الاعتراف على مر السنوات القليلة الأخيرة، فقد بات من الضروري تعزيزه ودعمه، بل وإعادة تشكيله إن لزم، بدلاً من الغائه خصوصاً إذا كان يتوقع منه تلبية احتياجات المشردين الذين يفضلون الاستيطان في مناطق بديلة، ولقد أعرب الممثل

عن تأييده لهذا التدبير. إلا أنه يجب الحرص على أن تكون هذه المساعدة موجهة نحو تحقيق التنمية ومعتمدة على الاستفادة من موارد المجتمعات. وسيتعين على برنامج إعادة الإعمار تطوير استراتيجيات شاملة تتناول جميع اهتمامات حقوق الإنسان^(١٠١). ويجب أن يعزز دور الإدارة المحلية، كما ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية على جميع المستويات، ولا سيما بالنظر إلى القدرة المثبتة للمجتمعات البيروية على تنظيم نفسها.

١٤٥- وتعتبر طلبات الدعم المادي التي ترفعها إلى الحكومة مجتمعات عديدة، طلبات متسقة ومتقنة الإعداد بالرغم من أن هذه المجتمعات لا تزال معزولة نسبياً. ولقد وجهت إلى الممثل طلبات متكررة أثناء البعثة كي يسترعي انتباه الحكومة إلى عدد من طلبات المساعدة هذه، وهو ما فعله الممثل الذي استرعى إليها أيضاً انتباه ممثل الأمم المتحدة المقيم الذي ينوي النظر في هذه الطلبات ومتابعة تطوراتها. وكان أغلب هذه الطلبات يخص الاحتياجات الملحة والمتوسطة الأجل من الأغذية، ومواد البناء، وسبل توفير الدخل، نحو آلات الحياكة، والملابس، والمواد التعليمية، والمطابخ التي تعمل بالكيروسين، وغير ذلك من الأدوات، بالإضافة إلى تخصيص ما يلزم من حيز لإيواء المشردين الجدد.

حاء - العودة والاستيطان البديل

١٤٦- لأن كانت السلطات قد أكدت على أن جميع من عادوا إنما عادوا بمحض إرادتهم، وفي حين لم يكن هناك بالفعل سوى القليل من الادعاءات بأن الأشخاص المشردين قد أرغموا على العودة، يجب ملاحظة أن الإكراه يمكن أن يتخذ أشكالاً مختلفة قد يكون بعضها أكثر دهاء من بعضها الآخر. وبالتالي قد تعتبر من قبيل الإكراه الحملات التي تعطي انطباعاً بأنه ما من حل دائم آخر غير العودة إلى الوطن أو الحملات التي تعد بتقديم المساعدة للعائدين فقط. غير أن العودة إلى ظروف غير مستقرة لا تضع حياة العائدين في خطر فحسب بل تقوض، كما سبق أن شدد عليه الممثل في بعثاته السابقة، عملية العودة والاستقرار العام للبلد.

١٤٧- وينبغي توفير المساعدة والحماية على قدم المساواة لأولئك الذين يعودون إلى مواطنهم الأصلية وللذين يختارون الاستيطان في مناطق بديلة.

١٤٨- والعودة، كما الاستيطان البديل، يتطلبان السعي لإدماج منظمات المشردين والعائدين إدماجاً تدريجياً في المنظمات الاجتماعية المحلية الموجودة في المناطق التي اختار المشردون الاستيطان فيها بصورة دائمة، فضلاً عن إطلاع المنظمات المحلية على المشاكل التي يواجهها المشردون.

١٤٩- ومع المضي قدماً في هذه العمليات، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن المساعدة الطارئة ستظل ضرورية من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة لأولئك الذين ما زالوا يشردون نتيجة أعمال العنف.

١٥٠- ومن الأمور الإيجابية للغاية في هذا الصدد التغطية التي توفرها وسائل الإعلام بصورة متكررة لأحوال المشردين والمجتمعات الريفية، بما في ذلك لاحتياجاتهم وحواسنهم فيما يتصل بحمايتهم. أما الجهود المبذولة لتعزيز الوفاق الوطني والتوصل إلى تفهم أفضل لمشاكل المشردين، فهي جديرة بالثناء على وجه الخصوص ويجب أن تواصل.

١٥١- ويجب، بصفة أساسية، أن تؤكد الوكالات والجهات المانحة مبدأ العودة الطوعية وضرورة تقديم المساعدة على قدم المساواة للأشخاص المشردين داخليا الذين يودون البقاء في المناطق التي يقيمون فيها حاليا. ويجب، على وجه الخصوص، أن تتأكد جميع الوكالات المعنية من أنها لا تؤيد في أنشطتها كل مخططات العودة التي تضعها الحكومة إن لم تكن هذه المخططات تراعي حق المشردين في اختيار مناطق بديلة للاستيطان. وينبغي أن تشمل كل عملية تمهيدية لمشاريع العودة ضمانات كافية ضد العودة القسرية.

طاء - نداء من أجل التعاون الدولي

١٥٢- يجب على الأمم المتحدة أن تكون رائدة في التشجيع على تقديم المساعدة الدولية للأشخاص المشردين داخليا في بيرو، بمن فيهم المشردون الذين يعودون إلى مناطقهم الأصلية وأولئك الذين يفضلون البقاء في المناطق التي عاشوا فيها كمشردين. وينبغي للمعونة الدولية أن تلبي الاحتياجات الطارئة في الأجل القصير على أن تركز أساسا على الاحتياجات الإنمائية الأطول أجلا وعلى التعليم الذي تعتبره أسر عديدة من المشردين أملاها الرئيسي للمستقبل.

١٥٣- ولو كان المشردون يعودون إلى ديارهم من المنفى في الخارج لقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتعبئة المساعدة الدولية لتيسير عمليات عودتهم وإعادة إدماجهم. ولكن الحال ليس كذلك في بيرو، وبالتالي ينبغي أن تبادر إدارة الشؤون الإنسانية بالتعاون مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع وتنسيق برنامج كهذا لتقديم المساعدة الدولية. ويجب، القيام، بادئ ذي بدء، بوضع تقييم مفصل لاحتياجات المشردين داخليا استنادا إلى المعلومات الواردة في هذا التقرير، وإلى الدراسات التقييمية الأخرى. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بعد ذلك، بالتشاور مع الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المشردين، باقتراح مشاريع محددة - سريعة الأثر أو إنمائية أطول أجلا - بهدف تلبية تلك الاحتياجات. ويمكن أن تستخدم كنماذج المشاريع التي سبق للحكومة، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية البيروية أن وضعتها و/أو تقوم بتنفيذها. ويمكن لإدارة الشؤون الإنسانية أن توجه، بعد ذلك، نداء دوليا للحصول على التمويل لتنفيذ هذه المشاريع بتضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص. وينبغي، تيسيرا لهذا الغرض، إنشاء محفل تعقد في إطاره اجتماعات منتظمة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وممثلين عن منظمات المشردين والمانحين الدوليين والمؤسسات المدنية الأخرى لمناقشة وتنسيق ما تضطلع به هذه الجهات من أعمال.

ياء - تعليقات ختامية

١٥٤- لقد كانت البعثة إلى بيرو، كما سبقت ملاحظته في البداية، بعثة نموذجية من نواح عديدة فيما يتعلق بدور الدعوة والتوعية الذي يؤديه ممثل الأمين العام منذ تعيينه في عام ١٩٩٢. ولقد كان لأول اجتماع عقده الممثل مع الرئيس ومرافقته له في زيارته لشتى أرجاء البلد، وقع إيجابي، فيما يتعلق بالحوار مع الحكومة، وقد يسر إجراء المناقشات مع الوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين، وممثلي مجتمع المانحين، والمنظمات غير الحكومية، كما أدى إلى استرعاء انتباه وسائل الإعلام مما أسهم، بصورة ملموسة، في عملية التوعية التي تعتبر جوهر الدور المحفز المسند إلى ولاية الممثل.

١٥٥- ولكن الحالة قد أظهرت عددا من التناقضات والمفارقات من منظور الاستنتاجات الموضوعية التي توصلت إليها البعثة. فبدت الحكومة، من جهة، مهتمة بمحنة المجتمعات المهمشة التي يشكل المشردون مجموعة من بين أضعف المجموعات فيها، وبدا من جهة أخرى أن مجتمعات كبيرة، ومن بينها المشردون والعائدون، كانت موضع إهمال فعلي ولم تحصل على حماية أو مساعدة من الدولة. وذلك يعود، جزئيا، إلى عدم توفر الإمكانيات اللازمة للحكومة كي تلبي الاحتياجات الضخمة للناس، ولكنه يبين أيضا أن الترتيبات المؤسسية والاستراتيجيات التنفيذية القائمة لا تكفي للاستجابة. وأشار ممثلو الأمم المتحدة والوكالات المانحة الأخرى إلى أن استعداد المجتمع الدولي لتوفير المساعدة يعتمد، إلى حد كبير، على مدى ما تبديه الحكومة من عزم سياسي واضح على تلبية احتياجات السكان المتأثرين، ومدى تهيئتها للآليات اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

١٥٦- ولقد أثّرت هذه المجالات الإشكالية ونوقشت مع السلطات في إطار حوار صريح ولكن ودي وبناء في نفس الوقت. وتميز هذا الحوار، بالرغم من تفاوت الآراء حول بعض المسائل، بوجود اتفاق كبير حول الضرورة الملحة التي تستوجب تلبية احتياجات المشردين داخليا. والمسألة الحاسمة هي مدى إمكانية المحافظة على قوة الدفع التي ولّدتها البعثة، والعمل بالتوصيات المقدمة. ويعتزم الممثل العمل بالتعاون الوثيق مع الممثل المقيم في بيرو الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم، ومع فرقة العمل المعنية بالمشردين والتابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على مواصلة أنشطة المتابعة. ولا شك في أن هذه الأنشطة ستزيد من قيمة البعثة إلى بيرو كنموذج لهذه الولاية.

الحواشي

(١) HRI/CORE/1/Add.43، الفقرة ٧ وما يليها.

(٢) CERD/C/SR.1083، الفقرة ١٧ وما يليها.

(٣) لجنة الولايات المتحدة للاجئين (1991) p. 7، The Decade of Chaqwa: Peru's Internal Refugees، (ويشار إليه فيما يلي بتقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، أيارا/مايو ١٩٩١).

(٤) HRI/CORE/1/Add.43، الفقرة ٢٩.

(٥) المرجع ذاته، الفقرة ٣١.

(٦) Palmer (ed.), Shining Path of Peru (1992).

(٧) Le Monde, 1/2 January 1995.

الحواشي (تابع)

(٨) HRI/CORE/1/Add.43، الفقرة ٤٥.

(٩) انظر مثلاً، "Senderistas detenidas planeaban recomponer comité regional norte", El Comercio, 26 August 1995, and "Mil 800 arrepentidos habrían vuelto a Sendero", La Republica, 17 August 1995.

(١٠) من خلال المرسوم الرسمي 002-93-DE/CCFFAA الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(١١) أبدى أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري مخاوف جدية إزاء الملاحظات التي قدمتها الحكومة بشأن هذه المجموعات وطلبوا مزيداً من المعلومات (انظر CERD/C/225/Add.3).

(١٢) انظر HRI/CORE/1/Add.43.

(١٣) المرجع ذاته.

(١٤) انظر أيضاً لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، Informe Sobre la Situación de los Derechos Humanos en Perú (1993).

(١٥) يعترف الدستور بحالتي استثناء هما: حالة الطوارئ التي يعلن عنها في حالة اضطراب السلم أو النظام الداخلي، وحالة الحصار التي تفرض في حالة الغزو أو الحرب الخارجية أو الحرب الأهلية أو في حالة وجود خطر محقق يهدد بنشوء هذه الحالات. انظر أيضاً تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي عن بعثته إلى بيرو (E/CN.4/1994/7/Add.2)؛ ومنظمة العفو الدولية Peru Human Rights after the suspension of constitutional government (May 1993).

(١٦) في هذه المناطق، يمكن أن يتم تقييد أو تعليق الحقوق المرتبطة بالحرية وبالأمن الشخصيين، وبحرمة المنزل وحرية التنقل، في الوقت الذي تولت فيه القيادة السياسية - العسكرية مراقبة القانون والنظام. ووفقاً لتقرير حكومي (HRI/CORE/1/Add.43، الفقرة ١٦٦)، فإن هذا لا يشمل فقط على استراتيجيات إقرار السلم، بما في ذلك الإشراف على عودة المشردين وتيسيرها، بل إنه يشمل أيضاً الأنشطة المدنية الأساسية مثل شق الطرق وغير ذلك من المشاريع الإنمائية.

(١٧) إجراء يكفله الدستور يجيز لأي شخص تقديم ادعاء ضد أية سلطة بسبب فعل أو تقصير يضر أو يهدد حريته وما يرتبط بها من حقوق كانت قائمة قبل هذا الفعل أو التقصير.

(١٨) إجراء يكفله الدستور يجيز لأي شخص تقديم ادعاء ضد أية سلطة بسبب فعل أو تقصير يضر أو يهدد حقوقه الدستورية.

الحواشي (تابع)

(١٩) القضاة "المقنعون": تجلس هيئة المحكمة خلف شباك زجاجي يسمح لها برؤية المدعى عليه، لا العكس، لضمان عدم التعرف على هوية أعضائها وصون سلامتهم البدنية. ويشير النقاد إلى أن هذا التدبير يخل بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

(٢٠) المرسوم بقانون رقم ٢٦٤٤٧ المؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥، والرسوم بقانون رقم ٢٦٥٣٧ المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٢١) تفيد المنظمات غير الحكومية بأن حتى المدنيين ممن لم تكن لديهم أية صلة على الإطلاق بمجموعات المعارضة المسلحة قد "تابوا" مع ذلك لتجنب المتاعب في المستقبل.

(٢٢) تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (E/CN.4/1995/61). وفي الحالات التي تنفذ فيها عمليات مكافحة التمرد، يمكن أن تكون انتهاكات الحق في الحياة واسعة النطاق. وهذا ما كان عليه الحال في أوائل عام ١٩٩٣ حيث أفيد أن عمليات القوات العسكرية في وادي ألتو هواياغا قد تسببت في مقتل ٦٠ مدنياً.

(٢٣) تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (E/CN.4/1995/31 و Add.1-4).

(٢٤) تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب (E/CN.4/1995/34، الفقرة ٥٧٤)، ولجنة مناهضة التعذيب (CAT/C/SR.194/Add.1)، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٢٥) انظر بوجه خاص الصكوك المختلفة التي وردت مناقشتها في HRI/CORE/1/Add.43.

(٢٦) المحاضر الموجزة للجنة حقوق الطفل، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

(٢٧) انظر اللقاء المتلفز مع الرئيس والقائد العام للجيش في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. انظر أيضاً E/CN.4/1995/61، الفقرات ٢٥٠-٢٦٢.

(٢٨) انظر أيضاً النداء الذي وجهته المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٥، القضية 130795 PER.

(٢٩) ثمة حالة متطرفة هي حالة سجن لوريغانشو. وتفيد إحدى الصحف بأن ٣٢٩ سجيناً فقط من أصل ٧٠٥ ٤ سجناء قد صدرت عليهم أحكام بالفعل؛ وبأن العدد المتبقي ينتظر المحاكمة. "Las carceles peruanas siguen habitadas por presos sin condena", El Comercio, 27 August 1995.

(٣٠) وهذا ما حدث في حالة قاضية اعترضت على دستورية قانوني العفو وشرعيتهما. وقد وجهت تهم إليها من قبل النائب العام.

الحواشي (تابع)

(٣١) في دستور عام ١٩٩٣، ترد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فصل منفصل عن "الحقوق الأساسية للشخص".

(٣٢) معلومات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

(٣٣) احصاءات قدمتها اللجنة الأسقفية للعمل الاجتماعي، آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٣٤) COTADENA, Situación del Menor v la Familia en la Ciudad de Ayacucho (April 1993)

(٣٥) انظر أيضاً HRI/CORE/1/Add.43، الفقرة ٦٦.

(٣٦) تبلغ نسبة النساء الأميات في أبوريماك ٦٩ في المائة بينما تصل إلى ٦,٩ في المائة في ليما.
انظر (1994-1995) Embajada Peal de los Paises Bajos, Lima, La Cooperación Técnica Holandesa en el Peru

(٣٧) انظر أيضاً HRI/CORE/1/Add.43، الفقرة ٤٥.

(٣٨) انظر APRODEH/CEDAL, Los Derechos Económicos y Sociales en el Perú (1994)

(٣٩) منظمة العفو الدولية، المرجع المذكور أعلاه، ص ٣٧ من النص الإنكليزي (تشير إلى وثيقة داخلية للدرب الساطع عنوانها "Sobre las dos colinas: la guerra contrasubversiva y sus aliados").

(٤٠) تقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، أيار/مايو ١٩٩٥.

(٤١) مقابلات أجريت أثناء البعثة. انظر أيضاً E/CN.4/1995/61، الفقرات ٢٥٠-٢٦٢.

(٤٢) انظر Coordinadora Nacional de Derechos Humanos, Los Ashaninkas: Un Poueblo que Busca Renacer (June 1995).

(٤٣) وهذا ما حدث في حالة ماريا إيلينا مويانو، رئيسة الاتحاد الشعبي للنساء في فيلا إل سلفادور ومنتقدة صريحة للدرب الساطع، في شباط/فبراير ١٩٩٢. انظر E/CN.4/1994/7/Add.2.

الحواشي (تابع)

(٤٤) نداء عاجل صدر عن أربعة مقررین خاصین تابعین للجنة حقوق الإنسان في ١ آب/أغسطس ١٩٩٥، ونشر في عدة صحف في بيرو، انظر مثلاً "ONU expresa su preocupación por la amnistia para asesinos, in La Republica, 18 August 1995. انظر أيضاً بيان رئيس اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات الذي أعرب فيه عن "تحفظاتهم العميقة فيما يتعلق بآثار قانون العفو والقانون التفسيري بشأن الإفلات من العقاب". (E/CN.4/1996/2. E/CN.4/Sub.2/1995/51، الفقرة ٣٣٨).

(٤٥) المرجع ذاته.

(٤٦) ٣٠٠ ٤ يعتبرون أعضاء في الدرب الساطع و ٧٠٠ يعتبرون أعضاء في حركة توباك أمارو الثورية.

(٤٧) انظر أيضاً HRI/CORE/1/Add.43، الفقرة ٣٨.

(٤٨) Comité de Coordinación Interministerial del Par, Programa de Apoyo al Desarrollo Local, a ollorrased y nóicomorP ed ortneC(SEDORPEC gnitouq 5, p. otneimalbopeR la y zaP al ed nóicadilosnoC al Poblacional) estimates (March 1995).

(٤٩) المرجع ذاته. اعتمدت المصادر الرسمية والمصادر الأخرى إلى حد بعيد على مصادر المنظمات غير الحكومية للتوصل إلى هذه التقديرات، وبخاصة على دراسة أجراها Centro Desarrollo y Desanollo Poblacional انظر (Propuesta, No.1 (April 1993).

(٥٠) انظر لجنة الولايات المتحدة للاجئين To Build Anew: An Update on Peru's Internally Displaced People (October 1993). أظهرت دراسة أجريت في ليما أن من اصل ١٨٠ مشرداً، كانت هناك ١١٨ امرأة؛ وأن نسبة ١٣,٣ في المائة من المشردين كانت من الأرامل رجالاً أو نساءً.

(٥١) المرجع نفسه. انظر أيضاً HRI/CORE/Add.43، الفقرة ٣٥.

(٥٢) الواقع أنه حتى المهاجرين "التقليديين" يكشفون لهذا السبب فيما يبدو عن هويتهم كمشردين نتيجة للعنف.

(٥٣) Comision Andina de Juristas y Alto Comisionado de las naciones Unidas para los Refugiados, Aproximaciones a la Situación de los Desplazados en el Perú (March 1993) (يشار إليه فيما يلي بتقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

الحواشي (تابع)

(٥٤) للاطلاع على استعراض عام، انظر Grupo de Trabajo de la Region Central Sobre Desplazamiento, III Encuentro Interinstitucional sobre Desplazamiento en la Región Central (1995), II Encuentro de Intercambio de Experiencias: Alternativas para Migrantes de Zonas de Emergencia (1992).

(٥٥) انظر HRI/CORE/1/Add.43، فقرة ٣٨.

(٥٦) لاحظ أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن تركّز المشردين في مدن الأكواخ يشكل بحكم الأمر الواقع حالة من حالات العزل.

(٥٧) انظر بوجه عام Asociación Suyasún, Condiciones de Vida de la Población Desplazada por Motivos de Violencia Política Atendida en los Programas de Suyasún.

(٥٨) للاطلاع على المشاكل التي تثيرها هذه الحالة، بما في ذلك تمزق الحياة الأسرية، انظر Isabel Manrique, Sistematización de una Experiencia en Terapia Grupal con Mujeres Desplazadas (ورقة لم تنشر، متوفرة لدى الأمانة).

(٥٩) انظر Pompeyo Coronado R. and Marisol Rodríguez V., CAAAP, La Cultura Asháninka, Identidad en Conflicto (Mary 1993).

(٦٠) انظر Americas Watch, Untold Terror, Violence Against Women in Peru's Armed Conflict (1992).

(٦١) انظر أيضاً تقرر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ص ١٦١.

(٦٢) انظر مع ذلك Americas Watch. المرجع المذكور أعلاه، ص ٤، التي جاء فيها ان اغتصاب أعضاء الدرب الساطع للنساء أقل شيوعاً عن ذلك بكثير، وأن النساء مستهدفات لكونهم من النشطاء لا لكونهن نساء.

(٦٣) العلاقات الجنسية مثلاً خارج نطاق الزوجية محظورة في عادات الأشانينكا مثلاً، ولهذا السبب تتزوج الفتيات في سن ١٣ أو ١٤.

(٦٤) يبدو أن هذه لا تزال هي الحالة. انظر "Ninos Ashaninkas mueren de hambre", La Republica, 18 August 1995.

(٦٥) للاطلاع على الآثار المحددة التي تخلفها حالة الخوف المستديم على الصحة النفسية، انظر Coordinadora Nacional de Derechos Humanos, Salud Mental y Víctimas de la Violencia Política (1994).
الحواشي (تابع)

(٦٦) انظر Programa Salud Básica para Todos (وثيقة متوفرة في ملفات الأمانة). (August 1995).

(٦٧) معلومات قدمها مدير قطاع الصحة إلى الممثل عن الحالة الصحية في خونين (متوفرة في ملفات الأمانة).

(٦٨) تقرير لجنة الولايات المتحدة للاجئين، أيار/مايو ١٩٩١.

(٦٩) تقترح إحدى المنظمات التي تعمل على تشجيع تنفيذ مشاريع لتوفير الخدمات التشخيصية والمساعدة النفسية الأولية للأطفال في المدارس والمستشفيات، إلخ. مع الإشارة بوجه خاص إلى حالات التشرد، أنه ينبغي تشجيع الطفل في جميع مراحل التشرد على التحدث عن تجاربه، وأنه ينبغي أن تشرح له الأسباب التي استدعت تشرده وما يمكنه توقعه في المستقبل القريب. انظر منشورات Programa de Atención en Salud Mental Infantil publications.

(٧٠) CEDAPP, "La Problemática de la Niñez Desplazada de Zonas de Emergencia", Lima, May 1993.

(٧١) دراسة استقصائية أجرتها رابطة Asociación Jurídica pro Dignidad Humana - Huanuco في عام ١٩٩٥.

(٧٢) DS 005-91-AG.

(٧٣) يلاحظ في أحد تقارير الحكومة، على سبيل المثال، أن العمل المجتمعي المشترك يشكل عنصرا هاما جدا في ميدان الزراعة، وهو من العناصر الأساسية والأنشطة الاقتصادية الرئيسية في مجتمعات السكان الأصليين المقيمة في منطقة السلاسل الجبلية "السييرا". والعمل المجتمعي المشترك هو نوع من العمل المتوارث عن حقبة "الإنكا" وهو يقوم على التبادل المتكافئ للخدمات والسلع. ولقد تم استخدامه، تقليديا، لبناء وصيانة نظام معقد من "المصاطب" التي تمنع تحات التربة وتسمح بزراعة الأراضي الجبلية (انظر HRI/CORE/1/Add.43، الفقرات ١٠ وما يليها).

(٧٤) ما زال التعدين امتيازًا مقصورًا على الدولة.

(٧٥) يعيش ٣٠٠ ٠٠٠ فلاح من زراعة نبات الكوكا وتجارة المخدرات بصفة غير مشروعة، ويعود ذلك عليهم بدخل سنوي إجمالي يقدر بمبلغ ٨ ملايين من الدولارات الأمريكية. انظر، أيضا، أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيرو - ١٩٨٤ - ١٩٩٣.

(٧٦) قد يكون أحد الأسباب التي زادت من تورط "المستعمرين" "colonos" الفعلي في زراعة نبات الكوكا بصورة غير مشروعة هو عدم درايتهم بالتكنولوجيا الزراعية الملائمة للبيئة الاستوائية في منطقة السيلفا.

الحواشي (تابع)

(٧٧) معلومات وفرها مدير القطاع الصحي للممثل بشأن الحالة الصحية في خونين (متوفرة في ملفات الأمانة).

(٧٨) COTADENA. مرجع سابق.

(٧٩) المرجع نفسه.

(٨٠) Congreso Constituyente Democrático y Organización Internacional para las Migraciones, Protección y Asistencia a los Desplazados Internos del Perú

(حزيران/يونيه - آذار/مارس ١٩٩٤)، و Programa de Transferencia Organizada para Desplazados en el Perú (كانون الأول/ديسمبر - آذار/مارس ١٩٩٥) (المشار إليهما فيما بعد على التوالي بدراسة المنظمة الدولية للهجرة لعام ١٩٩٤، وبدراسة المنظمة الدولية للهجرة لعام ١٩٩٥).

(٨١) انظر دراسة المنظمة الدولية للهجرة لعام ١٩٩٤، الصفحة ٣٢ (من النص الأصلي).

(٨٢) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق. و Comisión Andina de Jurista y ACNUR, Estudio de Identificación de pequeños Proyectos de Generación de Ingresos con Familias Desplazadas por Violencia Política (أيار/مايو ١٩٩٤).

(٨٣) انظر DECAS, Conclusiones: 1er Congreso Departamental de Comités de Autodefensas Antisubversivas de Ayacucho (أيار/مايو ١٩٩٤).

(٨٤) Comité de Coordinación Interministerial del Par, Programa de Apoyo al Desarrollo Local a la consolidación de la Paz y al Repoblamiento مرجع سابق، الصفحة ٥، بالإشارة إلى تقديرات CEPRODEP (آذار/مارس ١٩٩٥).

(٨٥) Carol Graham, Safety Nets, Politics and the Poor, pp. 83 seq. (Washington, D.C., 1995).

(٨٦) التقرير الدوري الحادي عشر الذي قدمته كولومبيا، في عام ١٩٩٤، إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/225/Add.3)؛ وتشير الوثيقة الأساسية إلى أن اللجنة أنشئت في عام ١٩٩٠. ولقد أنشئت اللجنة الفنية بموجب القرار الوزاري رقم 229-91-PCM الصادر في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١.

الحواشي (تابع)

(٨٧) أعرب أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقهم لأنه بينما اتخذت تدابير لتعزيز التنمية في المناطق التي تقطنها مجتمعات السكان الأصليين، لم يتضح ما هي التدابير التي اتخذت لحل المشاكل التي تعاني منها المناطق المحرومة مثل أحياء الأكواخ، أو التي اتخذت لصالح أطفال الأسر الفقيرة الذين يضطرون إلى العمل في الشوارع أو في المناجم، أو لصالح أكثر الأسر معاناة من الفقر.

(٨٨) دراسة أنجزتها المنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٩٤، مرجع سابق، الصفحة ٢٠ (من النص الأصلي).

(٨٩) انظر، على سبيل المثال، منشورات Colegio و Proyecto Pro Civismo, Ciudadanos para la Paz de Abogados de Lima.

(٩٠) التقرير المقدم من لجنة الولايات المتحدة للاجئين في أيار/مايو ١٩٩١، مرجع سابق.

(٩١) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: UNHCR's Operational Experience with Internally Displaced Persons, UNHCR, September 1994, p. 34.

(٩٢) اضطلع بالمهمة الاستشارية السيدة خيليا تامايو والسيد خوسيه ماريا غارسيا ريوس، والوثائق محفوظة في ملفات الأمانة.

(٩٣) المنظمة الدولية للهجرة، مرجع سابق.

(٩٤) انظر تقرير أوكسفام: OXFAM Tour Report by Ilana Benady and David Huey, Between Two Fire: OXFAM's Program in Peru (March 1995).

(٩٥) انظر Embajada Real de Los Paises Bajos، مرجع سابق.

(٩٦) منذ أن قام الممثل ببعثته وردت إليه معلومات تفيد بأن بعض الأشخاص الذين قابلهم من أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان تلقوا تهديدات بالقتل من جهات مجهولة. وأعرب الممثل عن أمله في أن تتخذ تدابير الأمن الملائمة تجاه هؤلاء الأشخاص.

(٩٧) انظر Marisol Rodríguez Vargas. Desplazados: Selva Central (Lima, 1993).

(٩٨) بينت إحدى الدراسات التي أنجزت في ليما أن ٤٢,٨ في المائة من المشردين هم من الأميين، وأن ٣٥ في المائة من المتبقين لم يتموا سوى مرحلة التعليم الابتدائي.

الحواشي (تابع)

(٩٩) تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق، الصفحات ٩٢ وما يليها (في النص الأصلي).

(١٠٠) تمثلت المشاكل التي تم تحديدها في عدم تطبيق اللامركزية، وبطء الإجراءات الإدارية، وعدم أخذ الأولويات الإقليمية في الاعتبار، إلخ... معلومات مقدمة من مدير القطاع الصحي إلى الممثل بشأن الحالة الصحية في خونين (متوفرة في ملفات الأمانة).

(١٠١) يركز برنامج دعم إعادة الإعمار بصورة شبه كاملة على احتياجات الهياكل الأساسية والاحتياجات الطارئة، لا على حماية الحقوق المدنية، حتى ولو لم يذكر هذا الأمر بوضوح في تقرير لجنة تنسيق برنامج دعم إعادة الإعمار المشتركة بين الوزارات Comité de Coordinación Interministerial del PAR

مرجع سابق. انظر، أيضا، Contenido de la Exposición del Ing. Oscar Galdo Gómez, Jefe del PAR بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقارن بالوثيقة Ayuda Memoria "Com. Uchuraccay" التي أعدها برنامج دعم إعادة الإعمار (PAR)، و Ayuda Memoria التي أعدها المكتب الإقليمي للبرنامج في أياكوشو: PAR-Oficina Zonal de Ayacucho

(ورقات غير منشورة متوفرة في ملفات الأمانة).

- - - - -